

# مرصد

كراسات علمية ٢٢

## الخروج من الأزمة

تأليف

أكمل الدين إحسان أوغلي

# مرصد ٢٢

كراسات علمية محكمة تعنى برصد أهم الظواهر الاجتماعية الجديدة لا سيما في الاجتماع الديني العربي والإسلامي، تصدر عن وحدة الدراسات المستقبلية بمكتبة الإسكندرية.

رئيس مجلس الإدارة

إسماعيل سراج الدين

المشرف العام

خالد عزب

سكرتارية التحرير

أمينة الجميل

التدقيق اللغوي

عمر حازق

الإخراج الفني

أمينة حسين

الآراء الواردة في «مرصد» تُعبّر عن رأي الكاتب فقط، ولا تعبر عن رأي مكتبة الإسكندرية.

# الخروج من الأزمة\*

تأليف

أكمل الدين إحسان أوغلي\*\*

---

\* كتب هذا المقال في نهاية عام ٢٠١١.

\*\* الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي. وتُعبّر الآراء الواردة في هذا البحث عن وجهات نظر الكاتب وليس منظمة التعاون الإسلامي. ويرتكز بالأساس على حقائق وأرقام متاحة في نهاية ٢٠١١.

مكتبة الإسكندرية بيانات الفهرسة – أثناء – النشر (فان)

إحسان أوغلي، أكمل الدين، -1943

الخروج من الأزمة / أكمل الدين إحسان أوغلي. - الإسكندرية، مصر : مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، 2013.

ص. سم. (مرصد ؛ 22)

تدمك 6-236-452-977-978

يشتمل على إرجاعات بليوجرافية.

١. العالم الإسلامي — السياسة والحكومة. ٢. العالم الإسلامي — تاريخ — الثورات. ٣. الإسلام والسياسة. ٤. الإسلام والدولة. أ. مكتبة الإسكندرية. وحدة الدراسات المستقبلية. ب. العنوان. ج. السلسلة.

ديوي - 320.55709174927

2013675444

© 2013 مكتبة الإسكندرية.

#### الاستغلال غير التجاري

تم إنتاج المعلومات الواردة في هذه الكراسة؛ للاستخدام الشخصي والمنفعة العامة لأغراض غير تجارية، ويمكن إعادة إصدارها كلها أو جزء منها أو بأية طريقة أخرى، دون أي مقابل ودون تصاريح أخرى من مكتبة الإسكندرية. وإنما نطلب الآتي فقط:

- يجب على المستغلين مراعاة الدقة في إعادة إصدار المصنفات.
- الإشارة إلى مكتبة الإسكندرية بصفتها «مصدر» تلك المصنفات.
- لا يعتبر المصنف الناتج عن إعادة الإصدار نسخة رسمية من المواد الأصلية، ويجب ألا ينسب إلى مكتبة الإسكندرية، وألا يُشار إلى أنه تمّ بدعمٍ منها.

#### الاستغلال التجاري

يحظر إنتاج نسخ متعددة من المواد الواردة في هذه الكراسة، كلها أو جزء منها، بغرض التوزيع أو الاستغلال التجاري، إلا بموجب إذن كتابي من مكتبة الإسكندرية، وللحصول على إذن لإعادة إنتاج المواد الواردة في هذه الكراسة، يُرجى الاتصال بمكتبة الإسكندرية، ص.ب. ١٣٨ الشاطبي ٢١٥٢٦، الإسكندرية، مصر. البريد الإلكتروني: [secretariat@bibalex.org](mailto:secretariat@bibalex.org)

طُبع هذا الكتاب بدعم من المنحة التي قدمتها مؤسسة كارنيغي بنيويورك لمكتبة الإسكندرية.

## المحتويات

٨	تعداد المسلمين .....
١٠	البطالة .....
١٩	الطبقة الوسطى .....
٢٥	الحريات الأساسية .....
٢٩	القوة الاقتصادية .....
٣٢	عالم جديد .....
٣٥	المعرفة الاقتصادية .....
٣٩	رياح التغيير .....
٤٣	المراجع .....



يشعر المجتمع الدولي في هذه الآونة بانشغال عميق إزاء التطورات الراهنة التي يشهدها العالم العربي بشكل خاص والعالم الإسلامي بشكل عام. فسلسلة الأحداث التي فجرتها النهاية المأساوية للشباب البوعزيزي الذي انتحر حرقاً في بلدة تونسية صغيرة في ١٧ من ديسمبر ٢٠١٠، أجبرت الرئيس التونسي زين العابدين بن علي خلال شهر من هذا الحادث على مغادرة البلاد في ١٤ من يناير ٢٠١١، ثم ما لبثت أن أدت حركة شبابية في مصر بدأت في ٢٥ من يناير إلى تنحي الرئيس مبارك بعد ١٨ يوماً ومغادرته القصر الرئاسي يوم ١١ فبراير. وفي ليبيا تحولت أعمال الاحتجاج التي بدأت في ١٧ من فبراير إلى اقتتال داخلي مأساوي راح ضحيته الآلاف وانتهى رسمياً في ٢٠ من أكتوبر ٢٠١٢ بمقتل الزعيم الليبي السابق معمر القذافي.

سرعان ما تحولت الاحتجاجات التي بدأت من أجل إيجاد فرصة عمل والعيش بكرامة وبناء أسرة سعيدة إلى حركات شعبية أسقطت أنظمة وقادة. كيف إذا وقعت سلسلة الأحداث غير المسبوقة هذه أو ما أصبح يصطلح عليه بعبارة «سقوط أحجار الدومينو» في التاريخ العربي الحديث؟

أثرت مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية ذات الأبعاد المختلفة بوضوح في الدفع باتجاه هذه التغيرات أو التطورات المفاجئة. وتهدف الدراسة الحالية إلى تحديد الأسباب الاقتصادية والاجتماعية وفهم جوهر هذه الأحداث في العالم الإسلامي من خلال استعراض جوانبها وأبعادها المختلفة بالاعتماد على عدد من المؤشرات. وتهدف الدراسة في الأخير إلى اقتراح سبل للخروج من الأزمة السائدة.

سقطت خلال فترة إجراء الدراسة الحالية الأنظمة الديكتاتورية في كل من تونس ومصر وليبيا وأطيح بقادتها، وقد أكدت التطورات الفعلية صحة ما ذهب إليه المؤلف في وقت مبكر بأن تونس ستكون أول دولة تقيم نظاماً ديمقراطياً إلا أن المؤلف توقع أن يحدث هذا عندما تنتهي فترة ولاية زين العابدين بن علي، إلا أن الانتفاضة سارعت بقوة في وضع نهاية مبكرة لولايته.

تمثل التحديات الأساسية التي يواجهها العالم الإسلامي اليوم في عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، وضعف الأنظمة الاجتماعية والسياسية، والافتقار إلى الحكم الرشيد والعدالة الاجتماعية والشفافية والمساءلة، واستشراف الفساد، وعدم كفاية الإنتاج، وتخلف هياكل

الإنتاج والتصدير وافتقارها للتنوع، والأمية، والفقر، وصعوبة الحصول على الرعاية الصحية المناسبة والتعليم، وانتشار الفقر والبطالة، ولاسيما البطالة بين الشباب.

تمثل العالم الإسلامي منظمة التعاون الإسلامي التي تُعتبر ثاني أكبر منظمة دولية بعد الأمم المتحدة وتضم في عضويتها سبعا وخمسين دولة عضواً تنتشر على مساحة جغرافية شاسعة في أربع قارات تمتد من ألبانيا (أوروبا) في الشمال إلى موزمبيق (إفريقيا) في الجنوب ومن غويانا (أمريكا اللاتينية) في الغرب، إلى إندونيسيا (آسيا) في الشرق. وعلى هذا النحو تُشكل الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي سدس مساحة العالم.

ويتمتع العالم الإسلامي بفضل هذه المساحة الجغرافية الشاسعة بموارد طبيعية هائلة تأتي على رأسها سيطرته على موارد الطاقة التقليدية كالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من السلع والمواد الخام الرئيسية.

ولكي تكتمل الصورة، يجب أن نضيف إليها الإمكانات الهائلة في الموارد البشرية للعالم الإسلامي التي يمكنها أن تساهم المساهمة الكبرى في تنميته وفي تلبية تطلعات شعوبه، على الرغم من أنها لا تزال غير ماهرة لعدم حصولها على التدريب والتعليم النظاميين اللازمين.

### تعداد المسلمين

تشير دراسة «مستقبل تعداد المسلمين في العالم» إلى أن عدد المسلمين في العالم زاد عن ١,٦ مليار في عام ٢٠١٠ بنسبة ٤,٢٣ بالمائة من إجمالي عدد سكان العالم البالغ نحو ٦,٩ مليار. كما توضح الدراسة أن «نسبة المسلمين زادت في عام ٢٠١٠ عن ٥٠ بالمائة من إجمالي عدد السكان في ٤٩ دولة، وأن ما مجموعه ١,٢ مليار مسلم يعيشون في هذه الدول بنسبة تبلغ ٧٤ بالمائة من عدد سكان العالم الإسلامي البالغ ١,٦ مليار نسمة». (متدى بيو ٢٠١١: ١٥٥).

لا تشمل دول منظمة التعاون الإسلامي وفقاً لتقديرات دراسة بيو دولتين ذاتي أغلبية مسلمة<sup>١</sup>، في حين أن عشرًا من دول المنظمة غير مصنفة ضمن الدول ذات الأغلبية المسلمة. ويُمثل المسلمون في دول منظمة التعاون الإسلامي ما نسبته ١,٨١ بالمائة من إجمالي المسلمين في العالم و٧,٨١ بالمائة من مجموع سكان دول منظمة التعاون الإسلامي (جدول ١). أما الدول الثلاث الأولى التي تصدرت القائمة من حيث عدد المسلمين فيها في عام ٢٠١٢ فهي إندونيسيا (٢٠٤,٨ ملايين)، وباكستان (١٧٨,١ مليون)، والهند (١٧٧,٣)

(١) كوسوفو ومايوت.

(٢) بنين والكاميرون وكوت ديفوار والغابون وغينيا بيساو وغويانا وموزمبيق وسورينام وتوغو وأوغندا.



مليون)، وأول دولتين منها من أعضاء منظمة التعاون الإسلامي. ويتوقع مركز بيو للأبحاث أن تتصدر باكستان (٢٥٦,١ مليون)، وإندونيسيا (٢٣٨,٨ مليون)، والهند (٢٣٦,٢ مليون) الدول من حيث عدد المسلمين فيها في عام ٢٠٣٠.

وتُظهر التقديرات أن ما نسبته ٧٤ بالمائة من عدد السكان المسلمين في عام ٢٠١٠ كان يعيش في دول ذات أغلبية مسلمة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة لتصل إلى ٧٨,١ بالمائة في عام ٢٠٣٠.

يتوقع مركز بيو للأبحاث أن يزيد عدد المسلمين في العالم بنسبة (١,٥ بالمائة سنوياً) أي ضعف نسبة زيادة عدد غير المسلمين (٠,٧ بالمائة سنوياً) خلال العقدين القادمين. وفي ظل هذه التوقعات من المقدر أن يُشكل المسلمون ما نسبته ٢٦,٤ بالمائة من سكان العالم في عام ٢٠٣٠، مقارنة بنسبة ٢٣,٤ بالمائة في عام ٢٠١٠. غير أنه من المتوقع أن يتباطأ معدل نمو تعداد السكان المسلمين إلى ١,٥ بالمائة خلال العقدين القادمين بالمقارنة مع ٢,٢ بالمائة خلال العقدين الماضيين ١٩٩٠ - ٢٠١٠.

إن فهم الديناميكيات الديموغرافية مهم للغاية بطبيعة الحال لتحقيق تطلعات التنمية السكانية للسكان المسلمين، لما لها من آثار خطيرة على التطورات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. فقد يسبب انخفاض معدل النمو السكاني مشكلة الشيخوخة كما هو الحال الآن في بعض الدول المتقدمة، أو النقص في إجمالي الطلب مما يؤدي إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. من ناحية أخرى تؤدي معدلات النمو السكاني المرتفعة إلى زيادة مفرطة في الطلب على التعليم والصحة وغيرها من أوجه الإنفاق الاجتماعي التي يمكن أن تُخصص لقطاعات إنتاجية لتسريع حركة النمو في البلدان النامية. الأهم من ذلك أنه إذا لم يخلق الاقتصاد فرص عمل لأعداد السكان المتزايدة فإن النتيجة الحتمية هي تكوين بيئة مناسبة للاضطرابات الاجتماعية، وهو ما قد يتحول إلى فوضى سياسية وحركات تمرد كما هو الحال في العالم العربي حالياً، ولاسيما في مصر وتونس.

عند تصنيف دول منظمة التعاون الإسلامي حسب متوسط العمر<sup>٣</sup> نجد أن أوغندا والنيجر تضمّان السكان الأصغر سناً حيث يتراوح متوسط العمر بين ١٥,١ و ١٥,٢ سنة في حين تضمّن قطر والبحرين السكان الأكبر سناً ويتراوح عمر أغلبية السكان بين ٣٠,٨ و ٣٠,٩ سنة على التوالي وفقاً لبيانات (تقديرية) لعام ٢٠١١ نُشرت في كتاب حقائق العالم (World Factbook). ويبلغ متوسط عمر الفرد في دول منظمة التعاون الإسلامي ٢٣,٢ سنة وهو ما

٣) يقسّم متوسط العمر السكان إلى مجموعتين متساويتين عددياً، أي أن نصف الناس تقل أعمارهم عن هذا السن، والنصف الآخر تزيد أعمارهم عنه.

يعد أقل بكثير من متوسط العمر في العالم البالغ ٢٨,٤ سنة. ومما لا شك فيه أن دول منظمة التعاون الإسلامي لديها نسبة عالية من السكان الشباب بالمقارنة مع اليابان (٤٤,٨ سنة) وبعض دول أوروبا مثل ألمانيا (٤٤,٩ سنة) وإيطاليا (٤٣,٥ سنة) وغيرها. ويمنح الشباب النشاط لأي مجتمع من خلال خلق ارتفاع في الطلب على السلع والخدمات، شريطة توفر المصادر والأموال الكافية لتلبية هذا الطلب المرتفع في مقابل الشيخوخة التي تؤدي إلى ظروف تشاؤمية في المجتمع. غير أن عدم تشغيل الشباب أو جعلهم غير منتجين اقتصادياً يؤدي إلى هيمنة الجوانب والقوى السلبية على المجتمع والاقتصاد والسياسة.

### البطالة

أثرت الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الحالية التي بدأت في عام ٢٠٠٨ كأسوأ ما يكون على وضع التوظيف، فقد أدى التباطؤ وانكماش النشاط الاقتصادي إلى إغلاق العديد من الشركات وتسريح ملايين الموظفين. وقد تفاوتت هذه التأثيرات السلبية من حيث حجمها من دولة لأخرى غير أن القاسم المشترك بين كافة الدول تمثل في الزيادة الحادة في معدلات البطالة.

يشير تقرير اتجاهات التوظيف العالمية ٢٠١٣ الصادر عن منظمة العمل الدولية إلى وجود ارتفاع في نسبة البطالة من ٥,٤ بالمائة في عام ٢٠٠٧ إلى ٦,٢ في عام ٢٠٠٩ (جدول ٢) مقابل ٥,٩ بالمائة عام ٢٠١٢. وعند الأخذ بعين الاعتبار التقسيمات الإقليمية يتضح أن نسبة البطالة في كل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تبلغ ضعف نسبتها عالمياً، فقد ارتفع معدل البطالة في الشرق الأوسط من ١٠,٣ بالمائة في عام ٢٠٠٧ إلى ١١,٢ بالمائة سنة ٢٠١٠، ويتوقع أن تتراجع بشكل طفيف إلى ١١,١ بالمائة سنة ٢٠١٢. أما في شمال أفريقيا، ففي الوقت الذي تراجعت فيه نسبة البطالة من ٩,٦ بالمائة سنة ٢٠٠٧ إلى ٨,٩ بالمائة سنة ٢٠١٠، فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٠ بالمائة سنة ٢٠١١، ويتوقع أن تزيد في الارتفاع إلى ١٠,٣ بالمائة سنة ٢٠١٢. وكانت أفريقيا جنوب الصحراء أفضل من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إذ سجلت نسبة بطالة بلغت ٧,٤ بالمائة في ٢٠٠٧ و ٧,٥ بالمائة سنة ٢٠٠٨. واستقرت هذه النسبة في ٧,٦ بالمائة خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، فيما يتوقع أن تسجل تراجعاً طفيفاً إلى نسبة ٧,٥ بالمائة في عام ٢٠١٢.

وقد كانت الدول المتقدمة بما في ذلك اليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من بين الدول الأشد تأثراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية (الجدول رقم ٣).

جدول (١): تعداد المسلمين في دول منظمة التعاون الإسلامي ٢٠١٠ - ٢٠٣٠

٢٠٣٠				٢٠١٠				
النسبة من تعداد السكان العالمي بالمائة	السكان المسلمون بالملايين	نسبة المسلمين	مجموع السكان بالمليون	النسبة من تعداد السكان العالمي بالمائة	السكان المسلمون بالمليون	نسبة المسلمين	مجموع السكان بالمليون	
٢,٣	٥٠,٥٢٧	٩٩,٨	٥٠,٦٢٨	١,٨	٢٩,٠٤٧	٩٩,٨	٢٩,١٠٥	أفغانستان
٠,١	٢,٨٤١	٨٣,٢	٣,٤١٥	٠,٢	٢,٦٠١	٨٢,١	٣,١٦٨	ألبانيا
٢,٠	٤٣,٩١٥	٩٨,٢	٤٤,٧٢٠	٢,١	٣٤,٧٨٠	٩٨,٢	٣٥,٤١٨	الجزائر
٠,٥	١٠,١٦٢	٩٨,٤	١٠,٣٢٧	٠,٥	٨,٧٩٥	٩٨,٤	٨,٩٣٨	أذربيجان
٠,١>	٨٨١	٨١,٢	١,٠٨٥	٠,١>	٦٥٥	٨١,٢	٨٠٧	البحرين
٨,٦	١٨٧,٥٠٦	٩٢,٣	٢٠٣,١٤٨	٩,٢	١٤٨,٦٠٧	٩٠,٤	١٦٤,٣٨٨	بنغلادش
٠,٢	٣,٧٧٧	٢٤,٥	١٥,٤١٦	٠,١	٢,٢٥٩	٢٤,٥	٩,٢٢٠	بنين
٠,١>	٢٨٤	٥١,٩	٥٤٧	٠,١>	٢١١	٥١,٩	٤٠٧	بروناي
٠,٨	١٦,٤٨٠	٥٩,٠	٢٧,٩٣٢	٠,٦	٩,٦٠٠	٥٨,٩	١٦,٢٩٩	بوركينافاسو
٠,٣	٥,٤٨١	١٩,٢	٢٨,٥٤٧	٠,٢	٣,٥٩٨	١٨,٠	١٩,٩٨٩	الكاميرون
٠,٥	١٠,٠٨٦	٥٣,٠	١٩,٠٣٠	٠,٤	٦,٤٠٤	٥٥,٧	١١,٤٩٧	تشاد
٠,١>	٩٥٩	٩٨,٣	٩٧٦	٠,١>	٦٧٩	٩٨,٣	٦٩١	جُزُر القمر
٠,٦	١٢,٩٧٧	٣٩,٩	٣٢,٥٢٤	٠,٥	٧,٩٦٠	٣٦,٩	٢١,٥٧٢	كوت ديفوار
٠,١	١,١٥٧	٩٧,٠	١,١٩٣	٠,١	٨٥٣	٩٧,٠	٨٧٩	جيبوتي
٤,٨	١٠٥,٠٦٥	٩٤,٧	١١٠,٩٤٥	٤,٩	٨٠,٠٢٤	٩٤,٧	٨٤,٥٠٣	مصر
٠,١>	٢٤٤	١١,٩	٢,٠٥٠	٠,١>	١٤٥	٩,٧	١,٤٩٥	الغابون
٠,١	٢,٦٠٧	٩٥,٣	٢,٧٣٦	٠,١	١,٦٦٩	٩٥,٣	١,٧٥١	غامبيا
٠,٦	١٤,٢٢٧	٨٤,٢	١٦,٨٩٧	٠,٥	٨,٦٩٣	٨٤,٢	١٠,٣٢٤	غينيا
٠,١>	١,٠٨٥	٤٢,٨	٢,٥٣٥	٠,١>	٧٠٥	٤٢,٨	١,٦٤٧	غينيا بيساو
٠,١>	٥١	٧,٢	٧٠٨	٠,١>	٥٥	٧,٢	٧٦٤	غويانا
١٠,٩	٢٣٨,٨٣٣	٨٨,٠	٢٧١,٤٠١	١٢,٧	٢٠٤,٨٤٧	٨٨,١	٢٣٢,٥١٦	إندونيسيا
٤,١	٨٩,٦٢٦	٩٩,٧	٨٩,٨٩٦	٤,٦	٧٤,٨١٩	٩٩,٧	٧٥,٠٤٤	إيران
٢,٢	٤٨,٣٥٠	٩٨,٩	٤٨,٨٨٨	١,٩	٣١,١٠٨	٩٨,٩	٣١,٤٥٤	العراق
٠,٤	٨,٥١٦	٩٨,٨	٨,٦١٩	٠,٤	٦,٣٩٧	٩٨,٨	٦,٤٧٥	الأردن
٠,٤	٩,٧٢٨	٥٦,٤	١٧,٢٤٨	٠,٥	٨,٨٨٧	٥٦,٤	١٥,٧٥٧	كازاخستان
٠,٢	٣,٦٩٢	٨٦,٤	٤,٢٧٣	٠,٢	٢,٦٣٦	٨٦,٤	٣,٠٥١	الكويت

٢٠٣٠				٢٠١٠				
النسبة من تعداد السكان العالمي بالمائة	السكان المسلمون بالملايين	نسبة المسلمين	مجموع السكان بالمليون	النسبة من تعداد السكان العالمي بالمائة	السكان المسلمون بالمليون	نسبة المسلمين	مجموع السكان بالمليون	
٠,٣	٦,١٤٠	٩٣,٨	٦,٥٤٦	٠,٣	٤,٩٢٧	٨٨,٨	٥,٥٤٨	قرغيزستان
٠,١	٢,٩٠٢	٥٩,٧	٤,٨٦١	٠,٢	٢,٥٤٢	٥٩,٧	٤,٢٥٨	لبنان
٠,٤	٨,٢٣٢	٩٦,٦	٨,٥٢٢	٠,٤	٦,٣٢٥	٩٦,٦	٦,٥٤٨	ليبيا
١,٠	٢٢,٧٥٢	٦٤,٥	٣٥,٢٧٤	١,١	١٧,١٣٩	٦١,٤	٢٧,٩١٤	ماليزيا
٠,١>	٣٩٦	٩٨,٤	٤٠٢	٠,١>	٣٠٩	٩٨,٤	٣١٤	جزر المالديف
٠,٩	١٨,٨٤٠	٩٢,١	٢٠,٤٥٦	٠,٨	١٢,٣١٦	٩٢,٤	١٣,٣٢٩	مالي
٠,٢	٤,٧٥٠	٩٩,٢	٤,٧٨٨	٠,٢	٣,٣٣٨	٩٩,٢	٣,٣٦٥	موريتانيا
١,٨	٣٩,٢٥٩	٩٩,٩	٣٩,٢٩٨	٢,٠	٣٢,٣٨١	٩٩,٩	٣٢,٤١٣	المغرب
٠,٤	٧,٧٣٣	٢٢,٨	٣٣,٩١٧	٠,٣	٥,٣٤٠	٢٢,٨	٢٣,٤٢١	موزمبيق
١,٥	٣٢,٠٢٢	٩٨,٣	٣٢,٥٧٦	١,٠	١٥,٦٢٧	٩٨,٣	١٥,٨٩٧	النيجر
٥,٣	١١٦,٨٣٢	٥١,٥	٢٢٦,٨٥٨	٤,٧	٧٥,٧٢٨	٤٧,٩	١٥٨,٠٩٦	نيجيريا
٠,٢	٣,٥٤٩	٨٧,٧	٤,٠٤٧	٠,٢	٢,٥٤٧	٨٧,٧	٢,٩٠٤	عمان
١١,٧	٢٥٦,١١٧	٩٦,٤	٢٦٥,٦٨٢	١١,٠	١٧٨,٠٩٧	٩٦,٤	١٨٤,٧٤٨	باكستان
٠,٣	٧,١٣٦	٩٧,٥	٧,٣١٩	٠,٣	٤,٢٩٨	٩٧,٥	٤,٤٠٨	فلسطين
٠,١	١,٥١١	٧٧,٥	١,٩٥٠	٠,١	١,١٦٨	٧٧,٥	١,٥٠٧	قطر
١,٦	٣٥,٤٩٧	٩٧,١	٣٦,٥٥٧	١,٦	٢٥,٤٩٣	٩٧,١	٢٦,٢٥٤	السعودية
٠,٩	١٨,٧٣٩	٩٥,٩	١٩,٥٤٠	٠,٨	١٢,٣٣٣	٩٥,٩	١٢,٨٦٠	السنغال
٠,٣	٦,٥٢٧	٧٣,٠	٨,٩٤١	٠,٣	٤,١٧١	٧١,٥	٥,٨٣٤	سيراليون
٠,٧	١٥,٥٢٩	٩٨,٦	١٥,٧٤٩	٠,٦	٩,٢٣١	٩٨,٦	٩,٣٦٢	الصومال
٢,٠	٤٣,٥٧٣	٧١,٤	٦١,٠٢٧	١,٩	٣٠,٨٥٥	٧١,٤	٤٣,٢١٤	السودان
٠,١>	٩٦	١٥,٩	٦٠٤	٠,١>	٨٤	١٥,٩	٥٢٨	سورينام
١,٣	٢٨,٣٧٤	٩٢,٨	٣٠,٥٧٥	١,٣	٢٠,٨٩٥	٩٢,٨	٢٢,٥١٦	سوريا
٠,٤	٩,٥٢٥	٩٩,٠	٩,٦٢١	٠,٤	٧,٠٠٦	٩٩,٠	٧,٠٧٧	طاجكستان
٠,١	١,٢٣٤	١٢,٢	١٠,١١٥	٠,١	٨٢٧	١٢,٢	٦,٧٧٩	توغو

٢٠٣٠				٢٠١٠			
النسبة من تعداد السكان العالمي بالمائة	السكان المسلمون بالملايين	نسبة المسلمين	مجموع السكان بالمليون	النسبة من تعداد السكان العالمي بالمائة	السكان المسلمون بالمليون	نسبة المسلمين	مجموع السكان بالمليون
٠,٦	١٢,٠٩٧	٩٩,٨	١٢,١٢١	٠,٦	١٠,٣٤٩	٩٩,٨	١٠,٣٧٠
٤,١	٨٩,١٢٧	٩٨,٦	٩٠,٣٩٢	٤,٦	٧٤,٦٦٠	٩٨,٦	٧٥,٧٢٠
٠,٣	٥,٨٥٥	٩٣,٣	٦,٢٧٥	٠,٣	٤,٨٣٠	٩٣,٣	٥,١٧٧
٠,٢	٤,٩٨١	٧٦,٠	٦,٥٥٤	٠,٢	٣,٥٧٧	٧٦,٠	٤,٧٠٧
٠,٣	٦,٦٥٥	١٠,٩	٦١,٠٥٥	٠,٣	٤,٠٦٠	١٢,٠	٣٣,٨٣٣
١,٥	٣٢,٧٦٠	٩٦,٥	٣٣,٩٤٨	١,٧	٢٦,٨٣٣	٩٦,٥	٢٧,٨٠٦
١,٨	٣٨,٩٧٣	٩٩,٠	٣٩,٣٦٧	١,٥	٢٤,٠٢٣	٩٩,٠	٢٤,٢٦٦
٧٩,٨	١,٧٤٦,٧٧٠	٨١,٢	٢,١٥٠,٦٢٣	٨٠,١	١,٢٩٧,٣٤٣	٨١,٧	١,٥٨٨,١٣٣
دول ذات أغلبية مسلمة ليست أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي							
٠,١	٢,١٠٠	٩٣,٥	٢,٢٤٦	٠,١	٢,١٠٤	٩١,٧	٢,٢٩٤
٠,١>	٢٩٨	٩٨,٨	٣٠٢	٠,١>	١٩٧	٩٨,٨	١٩٩
٠,١>	٨١٦	٩٩,٦	٨١٩	٠,١>	٥٢٨	٩٩,٦	٥٣٠
	٣,٢١٤	٩٥,٥	٣,٣٦٧		٢,٨٢٩	٩٣,٦	٣,٠٢٤
١٠٠,٠	٢,١٩٠,١٥٤	٢٦,٤		١٠٠,٠	١,٦١٩,٣١٤	٢٣,٤	
	٨,٣٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠			٦,٩٠٠,٠٠٠	١٠٠,٠	
	٦,١٠٩,٨٤٦	٧٣,٦			٥,٢٨٠,٦٨٦	٧٦,٥	

منتدى بيو للدين والحياة العامة، مستقبل تعداد المسلمين في العالم: توقعات ٢٠١٠-٢٠٣٠ (يناير ٢٠١١)،

[http://pewforum.org/uploadedFiles/Topics/Religious\\_Affiliation/Muslim/FutureGlobalMuslimPopulation-WebPDF-Feb10.pdf](http://pewforum.org/uploadedFiles/Topics/Religious_Affiliation/Muslim/FutureGlobalMuslimPopulation-WebPDF-Feb10.pdf)

جدول ٢: معدلات البطالة حسب المناطق (بالمائة)

إجمالي البطالة ٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (تقديري)
العالم ٥,٤	٥,٦	٦,٢	٦,٠	٥,٩	٥,٩
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوروبي ٥,٨	٦,١	٨,٤	٨,٨	٨,٤	٨,٦
دول وسط وشرق أوروبا (خارج الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة ٨,٣	٨,٣	١٠,٤١	٩,٤	٨,٧	٨,٢
شرق آسيا ٣,٨	٤,٣	٤,٤	٤,٢	٤,٣	٤,٤
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ٥,٤	٥,٣	٥,٢	٤,٧	٤,٤	٤,٤
جنوب آسيا ٤٣,٩	٤٣,٩	٤٣,٤١	٤٣,٩	٣,٨	٣,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ٧,٠	٦,٦	٧,٨	٦,٨	٦,٥	٦,٦
الشرق الأوسط ١٠,٣	١٠,٥	١٠,٧	١١,٢	١١,١	١١,١
شمال أفريقيا ٩,٦	٩,١	٩,١	٨,٩	١٠,٠	١٠,٣
دول أفريقيا جنوب الصحراء ٧,٤	٧,٥	٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٥

إجمالي البطالة ٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (تقديري)
بطالة الشباب ٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢ (تقديري)
العالم ١١,٦	١١,٨	١٢,٨	١٢,٦	١٢,٤	١٢,٦
الاقتصاديات المتقدمة والاتحاد الأوروبي ١٢,٥	١٣,٣	١٧,٤	١٨,١	١٧,٦	١٧,٩
دول وسط وشرق أوروبا (خارج الاتحاد الأوروبي) ورابطة الدول المستقلة ١٧,٤	١٧,٠	٢٠,٤	١٩,٢	١٧,٧	١٧,١
شرق آسيا ٧,٩	٩,١	٩,٢	٨,٩	٩,٢	٩,٥
جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ ١٤,٩	١٤,١	١٤,٩٠	١٣,٤	١٢,٧	١٣,٠
جنوب آسيا ٩,٣	٩,٠	٩,٧	١٠,٢	٩,٧	٩,٨
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ١٤,٢	١٣,٦	١٥,٧	١٤,١	١٣,٤	١٣,٥
الشرق الأوسط ٢٤,٦	٤٥,٤	٢٥,٥	٢٧,٥	٢٧,٦	٢٨,١
شمال أفريقيا ٢٠,٨	٢٠,٣	٢٠,٤	٢٠,١	٢٣,٣	٢٣,٨
دول جنوب الصحراء ١١,٨	١١,٩	١٢,٠	١١,٩	١١,٩	١١,٩

المصدر: مكتب العمل الدولي (منظمة العمل الدولية، ٢٠١٣)، توجهات التوظيف العالمية ٢٠١٣ الانتعاش بعد انحدار ثانٍ في الوظائف (جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠١٣): ١٣٤-١٣٥.

جدول ٣: نظرة عامة على الإنتاج العالمي (نسبة التغير بالمائة)

٢٠١٢*	٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩ - ٢٠٠٨
٣,٣	٣,٨	٥,١	الإنتاج العالمي: ٠,٦ - ٢,٨
٠,١	١,٦	٣,٠	الاقتصاديات المتقدمة: ٣,٥ - ٠,١
٢,٢	١,٨	٢,٤	الولايات المتحدة: ٣,١ - ٠,٣
-٠,٤	١,٤	٢,٠	منطقة اليورو: ٤,٤ - ٠,٤
-٠,٢	١,٦	٢,١	الاتحاد الأوروبي: ٤,٢ - ٠,٦
٢,٢	-٠,٨	٤,٥	اليابان: ٥,٥ - ١,٠
١,٥	٢,٥	٤,٥	الاقتصاديات المتقدمة الأخرى: ٢,١ - ٠,٩
٥,٣	٦,٢	٧,٤	الاقتصاديات الناشئة والنامية: ٢,٧ - ٦,١
٦,٧	٧,٨	٩,٥	آسيا النامية: ٧,٠ - ٧,٩
٧,٨	٩,٢	١٠,٤	الصين: ٩,٢ - ٩,٦
٤,٩	٦,٨	١٠,١	الهند: ٥,٩ - ٦,٩
٥,٣	٣,٣	٥,٠	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: ٢,٦ - ٤,٥
٥,٠	٥,١	٥,٣	دول جنوب الصحراء: ٢,٨ - ٥,٦

المصادر:

١. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، توترات التعافي المزدوج: البطالة والسلع والنفقات الرأسمالية، صندوق النقد الدولي (إبريل ٢٠١١).
٢. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، التعامل مع الدين المرتفع النمو البطيء، صندوق النقد الدولي (أكتوبر ٢٠١٢).

ملاحظات: \*توقعات.



ومع ذلك فإن معدل البطالة في هذه الدول كان أقل بالمقارنة مع منطقتي شمال أفريقيا والشرق الأوسط حيث ارتفعت نسبة البطالة من ٥,٨ بالمائة في عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٨,٨ بالمائة في عام ٢٠١٠ مع تقديرات بأن تشهد انخفاضاً طفيفاً لتصل إلى نسبة ٨,٦ بالمائة في عام ٢٠١٢.

كانت دول منظمة التعاون الإسلامي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل تأثراً بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية بالمقارنة مع الدول المتقدمة (جدول ٣)، ويعود ذلك في الأساس إلى وضع السيولة القوي للبنوك والمؤسسات المالية الأخرى التي تراكمت نتيجة لارتفاع أسعار النفط قبل الأزمة. وعلى خلفية هذا الوضع الأفضل نسبياً تشير معدلات البطالة المرتفعة المستمرة في منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط إلى أن البطالة ظاهرة متجذرة أكثر منها آنية.

يشير تقرير منظمة العمل الدولية لعام ٢٠١٣ إلى أن المتوسط العالمي لنسبة البطالة بين الشباب في عام ٢٠٠٧ بلغ ١١,٦ بالمائة ثم ١٢,٨ في عام ٢٠٠٩ و١٢,٦ في عامي ٢٠١٠ و٢٠١٢ (توقعات) (جدول ٢)، أي أن معدل البطالة بين الشباب تضاعف مقارنة بمعدل البطالة الإجمالي. وقد أصبحت بطالة الشباب مشكلة جذرية في الشرق الأوسط، إذ ارتفعت من ٢٤,٦ بالمائة سنة ٢٠٠٧ إلى ٢٧,٦ بالمائة سنة ٢٠١١، ويتوقع أن تزيد في الارتفاع لتصل إلى ٢٨,١ بالمائة عام ٢٠١٢. أما في شمال أفريقيا فالمعدل كان أقل قليلاً واستقر عند حوالي ٢٠ بالمائة بين ٢٠٠٧ و٢٠١٠. وارتفعت النسبة سنة ٢٠١١ إلى ٢٣,٣ بالمائة، ومن المتوقع أن تستمر في الارتفاع لتصل إلى ٢٣,٨ بالمائة سنة ٢٠١٢. وبلغ معدل بطالة الشباب في دول أفريقيا جنوب الصحراء حوالي ١١,٩ بالمائة خلال الفترة قيد الدراسة. ومن الواضح أن شمال أفريقيا والشرق الأوسط بهما أسوأ معدلات البطالة بشقيها الإجمالي والشبابي.

وبما أن تقرير منظمة العمل الدولية لم يغط معدلات البطالة بشكل مفصل لكل دولة استخدمت البيانات الواردة في كتاب حقائق العالم لدراسة حالة البطالة في دول منظمة التعاون الإسلامي. ووفقاً لتقديرات عام ٢٠٠٤ تراوحت نسبة البطالة بين ٠,٥ بالمائة كما هو الحال في قطر و٧٧ بالمائة في بوركينا فاسو و٦٠ بالمائة في تركمنستان تليها كل من جيبوتي والسنغال وأفغانستان من حيث ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٥٦ بالمائة في جيبوتي و٤٨ بالمائة في السنغال (تقديرات عام ٢٠٠٧) و٣٥ بالمائة في أفغانستان (تقديرات عام ٢٠٠٨). وبناءً على البيانات المتوفرة عن ٤٥ من دول منظمة التعاون الإسلامي نجد أن معدل البطالة في عشر منها يساوي أو يزيد عن ٣٠ بالمائة بينما تتراوح النسبة في ثماني عشرة دولة أخرى ما بين ١٠,٨ بالمائة و٢٥,٧ بالمائة، وأقل من ١٠ بالمائة في سبع عشرة

دولة أخرى. كما توضح البيانات القطرية أن معظم دول منظمة التعاون الإسلامي تعاني من مستويات بطالة مرتفعة تمثل حجر العثرة الأساسي في وجه الجهود الإنمائية فيها. كما تعتبر معدلات البطالة المرتفعة، ولاسيما بين الشباب، المصدر الرئيسي لعدم الاستقرار السياسي والاجتماعي والاقتصادي في منطقة منظمة التعاون الإسلامي.

يؤكد صندوق النقد الدولي هذه الحقيقة حيث ذكر في تقرير بعنوان «الرؤية الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى» أن البطالة من أهم العوامل التي تؤثر مباشرة على الشباب في العالم العربي. ويؤكد التقرير استناداً للدراسات التي أجريت على ست دول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن «متوسط معدلات البطالة في مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس بلغ ١٢ بالمائة خلال العقد الماضي» ويتوقع التقرير أن هذه الدول الست «بحاجة إلى زيادة فرص العمل بعدد ١٨ ونصف مليون فرصة خلال العقد القادم».

بالإضافة لذلك، يشير التقرير المذكور إلى أنه «من المثير للدهشة أن نسبة البطالة في هذه المنطقة تزداد مع التعليم وتتجاوز ١٥ بالمائة بين الحاصلين على خريجي التعليم العالي في مصر والأردن وتونس. كما أن نسبة البطالة بين الشباب في مصر ولبنان وسوريا وتونس تزيد عن ٤٠ بالمائة وهي نسبة تفوق بكثير نسبة البطالة في بقية العالم». (صندوق النقد الدولي ٢٠١٠ ب: ٧٣).

من بين الحقائق المعروفة أن هذه الدول نجحت أيضاً في زيادة نسبة تعليم الشباب، وربط هذه الحقيقة مع ما ورد في تقرير صندوق النقد الذي يشير بدهشة إلى أن نسبة البطالة ترتفع بين المتعلمين فإن هذا يشير ضمناً إلى أن التعليم لا يُخطط وفقاً لاحتياجات وقدرات الاقتصاد والصناعة وقطاعات الخدمات. إضافة لذلك، يشكو رجال الأعمال في المنطقة بشكل عام من عدم توفر العمالة الماهرة في السوق.

وفقاً لدراسة حديثة<sup>٤</sup> شملت العالم العربي أجرتها مؤسسة التمويل الدولية بالاشتراك مع البنك الإسلامي للتنمية، وهو مؤسسة متخصصة تابعة لمنظمة التعاون الإسلامي، «أشار أصحاب العمل في القطاع الخاص الذين شملتهم الدراسة إلى أن الثلث فقط من الخريجين الجدد يكونون جاهزين للعمل عند توظيفهم وهي نسبة تقل بكثير عن بقية المناطق. وبالتالي يقدم أكثر من نصف أصحاب العمل تدريباً للموظفين الجدد لتأكيدهم جاهزيتهم للعمل. كما اعتقد الثلث فقط من الشباب الذين شملتهم الدراسة أن التعليم قد أعددهم بشكل ملائم لسوق العمل وعبروا عن شكوك قوية حول نوعية البرامج وأهميتها». (مؤسسة التمويل الدولية

(٤) صندوق النقد الدولي، الرؤية الاقتصادية الإقليمية: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (أكتوبر ٢٠١٠)، الملحق ٢-١: ٣٧.

(٥) مصر والأردن ولبنان والمغرب وسوريا وتونس.

(٦) التعليم من أجل التوظيف: إدراك إمكانيات الشباب العربي (إبريل ٢٠١١).

والبنك الإسلامي للتنمية (٢٠١١: ٩-١٠). بالإضافة إلى حقيقة أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بها النسبة الأعلى في العالم لمعدلات البطالة الإجمالية والشبابية، وتوضح الدراسة أنه «في حال لم يتم القيام بشيء حيال هذا فإنه من المرجح أن ترتفع معدلاتها بحوالي ٥٠ مليون إلى ٧٠ مليون شاب ممن سينضمون إلى القوة العاملة خلال السنوات المقبلة.» (مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية ٢٠١١: ٩٢).

بناءً على ذلك، ينبغي تصميم نظام تعليمي جيد وفقاً لاحتياجات الاقتصاد للتخفيف من مشكلة بطالة الشباب المزمنة في المنطقة. كما قد يخلق التعليم والتدريب المهني، الذي يهدف لتعزيز معارف المتدربين وكفاءتهم ومهاراتهم، فرص عمل للشباب، ويساعد في خلق توظيف ذاتي في مشروعات صغيرة أو عائلية قد تمهد الطريق، كما سنرى لاحقاً، لتكوين طبقة وسطى؛ حيث تُعتبر هذه الطبقة الوسطى الجديدة، لاسيما في الدول الناشئة والنامية مثل الصين والهند والبرازيل وغيرها، العامل الأساسي وراء عملية النمو السريع لهذه الاقتصاديات.

## الطبقة الوسطى

يتزايد انشغال الدوائر الاقتصادية والسياسية في جميع أنحاء العالم بتأثير الطبقة الوسطى على النمو الاقتصادي والتنمية حيث وجد الاقتصادي الهندي سورجيت بالا أن حصة الطبقة الوسطى من إجمالي تعداد سكان العالم ارتفعت من الثلث إلى ٥٧ بالمائة في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٦ كما أنه «وفقاً لحسابات بالا، فاق عدد أعضاء الطبقة الوسطى في آسيا عددهم في الغرب لأول مرة منذ عام ١٧٠٠»<sup>٧</sup>.

ينصب تركيز الدراسات الحديثة بشأن الطبقة الوسطى بشكل رئيسي على بحث العوامل الكامنة وراء النمو الاقتصادي السريع للاقتصاديات الناشئة، ولاسيما الصين والهند. وتمثل الطبقة الوسطى موضوعاً للنقاش من وجهات نظر مختلفة باعتبارها ظاهرة اجتماعية واقتصادية وسياسية. تشير هذه الطبقة بمعناها الواسع إلى مجموعة من الأفراد بين الطبقة العليا والطبقة الفقيرة غير أن الحدود الفاصلة بين هذه الطبقات تظل موضع تساؤل وهناك العديد من التعريفات التي وضعها الكثير من الباحثين، ويعود السبب في هذا إلى أنه على عكس الفقر لا يوجد تعريف واضح للطبقة الوسطى. غير أن هذه الدراسة غير معنية بما إذا كان يجب تعريف الطبقة الوسطى على نحو مطلق أم نسبي وما إذا كان هذا يتعلق بالدخل أو الإنفاق وكيفية قياسها في البلدان المختلفة وعلى مستوى العالم.

غير أننا بحاجة لتكوين فكرة عن حجم الطبقة الوسطى في العالم، ولهذا الغرض سنلجأ إلى التقرير الصادر عن بنك التنمية الآسيوي بعنوان المؤشرات الرئيسية لآسيا ومنطقة المحيط

(٧) ذي إيكونومست (٢٠٠٩): ٨.

الهادئ ٢٠١٠. ففي فصل بعنوان صعود الطبقة الوسطى في آسيا، يستخدم التقرير نهجاً مطلقاً لتعريف الطبقة الوسطى بأنها تتكون من الأفراد ذوي الإنفاق الاستهلاكي اليومي بمعدل ٢ - ٢٠ دولاراً للشخص وفقاً للقيمة الشرائية للدولار في عام ٢٠٠٥. (تقرير بنك التنمية الآسيوي ٢٠١٠: ٥). وقد أعدت جدولة البيانات الواردة على صفحتي ٦-٧ من التقرير المذكور لإظهار التغييرات بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ بشكل أفضل. يعرض جدول ٤ حجم السكان بالنسب المئوية ضمن ثلاث مجموعات استهلاكية: الطبقة الفقيرة (أقل من ٢ دولار يومياً للفرد أي بحد أقصى ٧٢٠ دولاراً للفرد الواحد سنوياً) والطبقة الوسطى (٢ - ٢٠ دولاراً للفرد يومياً وهو ما يعادل ٧٢٠ - ٧٢٠٠ دولار للفرد سنوياً) والطبقة العليا (أكثر من ٢٠ دولاراً للفرد يومياً أي ما لا يقل عن ٧٢٠٠ دولار للفرد سنوياً). ويمكن للقارئ الرجوع إلى ملاحظات الجداول الخاصة بدول منظمة التعاون الإسلامي المشمولة بهذه الدراسة.

جدول ٤: عدد السكان وحجم الطبقة حسب المناطق الجغرافية

نسبة السكان				إجمالي عدد السكان (بالمليون)	
الطبقة العليا (أكثر من ٢٠ دولاراً للفرد في اليوم)	الطبقة الوسطى (٢-٢٠ دولاراً للفرد في اليوم)	الطبقة الفقيرة (أقل من ٢ دولار للفرد في اليوم)			
بناءً على متوسطات المسح المنزلي					
٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠
١	٠	٥٦	٢١	٤٣	٧٩
١١	٤	٨٧	٨٤	٢	١٢
١٣	٩	٧٧	٧١	١٠	٢٠
٣	٢	٨٦	٨٠	١٢	١٨
٣٣٨٣,٧	٢٦٩٢,٢	٣٥٦,٦	٣٥٢,٣	٤٥٤,٢	٣٥٢,٥
دول آسيا النامية	دول أوروبا النامية	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		

نسبة السكان						إجمالي عدد السكان (بالمليون)		
	الطبقة العليا (أكثر من ٢٠ دولارًا للفرد في اليوم)		الطبقة الوسطى (٢-٢٠ دولارًا للفرد في اليوم)		الطبقة الفقيرة (أقل من ٢ دولار للفرد في اليوم)			
٨٤	٧٦	١٦	٢٤	٠	٠	٦٨٥,٤	٦٣٩,٠	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
١	١	٣٣	٢٤	٦٦	٧٥	٣٩٣,٥	٢٧٤,٨	دول جنوب الصحراء

متوسطات الحسابات الوطنية

٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	٢٠٠٨	١٩٩٠	
١	٠	٨٢	٣١	١٧	٦٩	٣٣٨٣,٧	٢٦٩٢,٢	دول آسيا النامية
٣٢	٥	٦٨	٩٢	٠	٣	٣٥٦,٦	٣٥٢,٣	دول أوروبا النامية
٢٤	١٦	٧٠	٦٦	٦	١٨	٤٥٤,٢	٣٥٢,٥	أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي
٧	٢	٨٥	٨٣	٨	١٤	٢١٢,٨	١٦٢,٣	الشرق الأوسط وشمال أفريقيا
٩٠	٨١	١٠	١٩	٠	٠	٦٨٥,٤	٦٣٩,٠	منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية
٣	٢	٣١	٢٤	٦٧	٧٤	٣٩٣,٥	٢٧٤,٨	دول جنوب الصحراء

المصدر: بنك التنمية الآسيوي ٢٠١٠، المؤشرات الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٠، ص ٦-٧.

ملاحظات: تتضمن بلدان آسيا النامية الدول الأعضاء الآتية في منظمة التعاون الإسلامي: أذربيجان وبنغلادش واندونيسيا وكازاخستان وقيرغيزستان وماليزيا وباكستان وطاجكستان وتركمستان وأوزبكستان.

تتضمن بلدان أوروبا النامية الدول الأعضاء الآتية في منظمة التعاون الإسلامي: ألبانيا وتركيا.

تتضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الدول الأعضاء الآتية في منظمة التعاون الإسلامي: الجزائر وجيبوتي ومصر وإيران والأردن والمغرب وتونس واليمن.

تتضمن منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الدول الأعضاء الآتية في منظمة التعاون الإسلامي: بوركينافاسو والكاميرون وغامبيا وغينيا وغينيا بيساو ومالي وموريتانيا وموزمبيق والنيجر والسنغال وسيراليون وأوغندا.

حققت دول آسيا النامية في الفترة ما بين ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٨ قفزة هائلة من حيث حجم الطبقة الوسطى، إذ أظهرت الدراسات الاستقصائية للأمر زيادة في حجمها من ٢١ بالمائة عام ١٩٩٠ إلى ٥٦ بالمائة عام ٢٠٠٨، أي بزيادة ٣٥ نقطة مئوية. ووفقاً للحسابات الوطنية فإن نسبة الزيادة بلغت ٥١ نقطة مئوية، إذ انتقلت النسبة من ٣١ بالمائة إلى ٨٢ بالمائة خلال نفس الفترة. وقد انعكس كامل الزيادة في حجم الطبقة الوسطى تقريباً على الطبقة الفقيرة التي انخفض حجمها. أما الزيادة في الطبقة العليا في هذه المنطقة فكانت طفيفة. وبسبب عدد السكان الكبير في كل من الصين والهند توجد فيهما معظم الزيادة في حصة الطبقة الوسطى. أن غير دول منظمة التعاون الإسلامي في آسيا النامية تتأثر إيجاباً بحركة الاقتصاد النشطة في هذه المنطقة.

كما كانت هناك زيادة كبيرة في حجم الطبقة الوسطى في منطقتي الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وإفريقيا جنوب الصحراء حيث بلغت ٦ بالمائة و٩ بالمائة على التوالي على الرغم من أنها تقل عنها في منطقة آسيا النامية. كما يوضح الجدول انخفاضاً في حجم الطبقة الوسطى في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بنسبة ٨ نقاط مئوية من ٢٤ بالمائة إلى ١٦ بالمائة مقابل زيادة بنفس عدد النقاط المئوية للطبقة العليا لترتفع من ٧٦ بالمائة إلى ٨٤ بالمائة.

كما زاد حجم الطبقة العليا من المستهلكين بوضوح في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بشكل كبير خلال ١٨ عاماً ما بين ١٩٩٠ - ٢٠٠٨ مقارنة بالمناطق الأخرى. ويؤكد الجدول أيضاً الوضع القوي للطبقة العليا من المستهلكين في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية مقارنة مع المناطق الأخرى حيث تقل حصة الطبقة العليا في تعداد

السكان الإجمالي في المناطق الأخرى كثيرًا وتليها أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بنسبة ١٣ بالمائة ثم أوروبا النامية بنسبة ١١ بالمائة ومما يدعو للأسف أن نسبة الطبقة العليا، أي أولئك الذين يستهلكون أكثر من ٧٢٠٠ دولار للفرد في السنة، تصل إلى ٣ بالمائة فقط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا و ١ بالمائة في مناطق آسيا النامية ودول جنوب الصحراء. وعلى ضوء هذه النسبة الصغيرة للطبقة العليا من المستهلكين في هذه المناطق، أود أن أؤكد مرة أخرى على الزيادة التي لا سبيل إلى إنكارها في حجم الطبقة الوسطى في هذه المنطقة خلال الفترة ما بين ١٩٩٠ و ٢٠٠٨.

تحاول مجموعة من الدراسات العلمية المساهمة في مناقشة مختلف جوانب الطبقة الوسطى وسلوك أفرادها، ويمكننا استخلاص بعض النقاط المشتركة بين هذه النقاشات وأولها، أن أعداد الطبقة الوسطى في تزايد مستمر بشكل مطلق ونسبي في الدول الناشئة، ولاسيما في آسيا، مقارنة مع الدول المتقدمة كما يتزايد أيضًا استهلاك الطبقة الوسطى للخدمات والسلع بشكل جماعي وفردى، ومن المتوقع أن تحل الطبقة الوسطى في الصين محل المستهلكين في الولايات المتحدة الأمريكية كمحرك للنمو الاقتصادي العالمي خلال عقد من الزمن<sup>٨</sup>.

ثانيًا، يتمتع أفراد الطبقة الوسطى بفرص أفضل في الحصول على خدمات التعليم والصحة، أي أن السلسلة الغذائية لا تستهلك كل دخلهم كما هو حال الطبقة الفقيرة، وينال التعليم بصفة خاصة اهتمامًا كبيرًا في تفكير أفراد الطبقة الوسطى فلا يترددون في دفع المال في سبيل حصول أبنائهم على التعليم الجيد. ومن الواضح أنهم يعتبرون التعليم أداة للحراك الاجتماعي وعدم الحصول عليه سببًا للبقاء في الطبقات الاجتماعية الفقيرة. كما تشكل الخدمات الصحية أحد العناصر الأساسية في حزمة إنفاق أفراد الطبقة الوسطى فهم ينفقون أكثر للحصول على حياة أصح.

ثالثًا، الطبقة الوسطى ضعيفة فالتنقل صعبًا وهبوطًا أمر مرجح للغاية ويمكن أن يحدث خلال الجيل الواحد. وبالنظر إلى الأنشطة التجارية من وجهة نظر ريادة الأعمال والتجارة التي تنطوي جوهريًا على احتمالات مخاطرة عالية وتستتبع اتخاذ قرارات بناءً على افتراضات وتوقعات مستقبلية متنوعة، يتضح أن المخاطر الاقتصادية والسياسية هي آخر ما ترغبه هذه الطبقة الوسطى، ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة. من ثم يصبح حرص الطبقة الوسطى على الاستقرار الاقتصادي والسياسي أمرًا مفهوميًا للغاية.

وبشكل خاص تؤدي احتمالية الهبوط لطبقة أقل خلال فترات الأزمات إلى شعور بغياب الثقة في الناس ما يؤدي إلى زيادة كبيرة في أعداد من يفقدون الأمل. وتمثل إمكانية حدوث

(٨) خاراس وجيرتس (٢٠١٠).

ذلك، أو بعبارة أخرى الخوف من فقدان وسائل البقاء، النواة الأساسية للسلوك في هذه الطبقة. ويمثل الأمن والأمان بجانب الغذاء والمأوى الاحتياجات الأساسية للبشر. وعليه قد تولد الظروف التي تؤدي إلى التدهور في توفير هذه الاحتياجات ردة فعل من هؤلاء اليائسين، وهو ما يعرض بالتالي الاستقرار السياسي للخطر.

أشار استطلاع رأي أجراه مركز بيو للأبحاث بالاشتراك مع مجلة ذي إكونومست شمل ثلاث عشرة دولة من بينها مصر وماليزيا إلى أنه «كلما ازدهرت الدول النامية اقتصادياً تصبح الطبقة الوسطى بها أكثر رضاً عن حياتها»<sup>٩</sup>. وتبع هذه النتيجة الكلية للمسح نتائج أخرى هامة: «بالمقارنة مع أفراد الطبقة الفقيرة في الدول الناشئة يولي أفراد الطبقة الوسطى اهتماماً أكبر بالمؤسسات الديمقراطية والحريات الفردية»، وذكر أفراد الطبقة الوسطى أن الانتخابات النزيهة التي يشارك فيها حزبان على الأقل أمر في غاية الأهمية. كما طالبوا بمعاملة عادلة في ظل القانون وأكدوا على الحريات الفردية مثل حرية التعبير والصحافة والدين.

تؤكد نتائج مسح التوجهات العالمية الذي أجراه مركز بيو تركيز أفراد الطبقة الوسطى على الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والحريات الأساسية مقارنة مع أفراد الطبقة الفقيرة من ذوي الدخل الأقل. بالتالي فإن ارتفاع دخل الفرد يؤدي إلى ارتفاع في الاستهلاك لكن مع تحول رئيسي في تكوين السلع والخدمات في سلة الاستهلاك. بعبارة أخرى، تمثل الاحتياجات الأساسية من الغذاء والمأوى والأمن والسلامة بخدمات صحية وتعليمية أفضل، ومتطلبات اجتماعية وسياسية مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية بما في ذلك حرية الصحافة والتعبير.

ويستخدم د. ولي نصر هذه الآراء في كتابه قوى الثروة: صعود الطبقة الوسطى المسلمة الجديدة وما يعنيه هذا لعالمنا ليشرح أن «مساعدة هذه الطبقة البرجوازية على النمو والهيمنة على مجتمعاتها هي أفضل طريقة للتأكد من أن هذه القيم العالمية ستجذر كقيم إسلامية وتمهد الطريق إلى الديمقراطية» (٢٠٠٩: ٢٥٥).

ويذكر في هذا الصدد المثال التركي ويقول إنه بعد توسع وهيمنة الطبقة الوسطى المسلمة في تركيا اعتمد أفرادها القيم الديمقراطية والحريات بدلاً من الدعوة إلى إقامة دولة إسلامية. كما يشير إلى إيجاد بيئة ملائمة للأعمال في دبي وما أعقب هذا من تنمية سريعة في النشاط الاقتصادي والتجاري. وبناءً على هذين المثالين بالإضافة إلى ماليزيا وباكستان وغيرهما يدفع د. ولي إلى أنه ما إن توجد الطبقة الوسطى وتُعزز في المجتمع الإسلامي حتى تُستبدل الأفكار والأفعال المتطرفة بالتوجهات والقيم السياسية العالمية.

(٩) مركز بيو (٢٠٠٩): ١.



وبناء على ذلك، فإننا واستناداً إلى الحقائق الواردة أعلاه، ووفقاً للنتيجة التي توصل إليها مسح مركز بيو للتوجهات العالمية حول تركيز الطبقة الوسطى على الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والحريات الأساسية، يمكن لنا أن نقرر أنه عندما تزدهر الطبقة الوسطى (البرجوازية)، فإنها تتبنى بالضرورة القيم العالمية مثل الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والحريات.

## الحريات الأساسية

أعربت الدول الأعضاء في منظمة دول التعاون الإسلامي بصراحة في ديباجة ميثاق منظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمد في داكار في مارس ٢٠٠٨، عن تصميمها على «تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد وسيادة القانون والديمقراطية والمساءلة في الدول الأعضاء وفقاً لأنظمتها الدستورية والقانونية». كما تشير المادة الأولى من الميثاق إلى أن «تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية وحمايتها» من بين أهداف منظمة التعاون الإسلامي في حين تسلط المادة الثانية من الميثاق المعنية بالمبادئ الإرشادية للمنظمة الضوء على أن «تعزز الدول الأعضاء وتساند، على الصعيدين الوطني والدولي، الحكم الرشيد والديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الأساسية وسيادة القانون». (ميثاق منظمة التعاون الإسلامي ٢٠٠٨).

وفي واقع الأمر فإن العبارات المتكررة في ميثاق منظمة التعاون الإسلامي مستمدة في الأساس من برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الذي اعتمد في القمة الإسلامية المنعقدة في مكة المكرمة عام ٢٠٠٥ وخصص قسمًا خاصًا بشأن «حقوق الإنسان والحكم الرشيد» أكد فيه «السعي الحثيث إلى توسيع نطاق المشاركة السياسية وضمن المساواة والحريات المدنية والعدالة الاجتماعية وتعزيز الشفافية والمساءلة والقضاء على الفساد في دول منظمة المؤتمر الإسلامي» واستهداف «إنشاء هيئة مستقلة دائمة لتعزيز حقوق الإنسان في الدول الأعضاء». (برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٠٥).

وهكذا يؤكد قادة منظمة التعاون الإسلامي منذ قمة مكة ٢٠٠٥ باستمرار أهمية مفاهيم مثل «الديمقراطية» و«حقوق الإنسان» و«الحريات الأساسية» و«الحكم الرشيد» و«الحريات المدنية» و«العدالة الاجتماعية» في الحقبة الجديدة للمنظمة التي تتسم برؤية جديدة قوامها الاعتدال والتحديث.

تقيّم العديد من المنظمات غير الحكومية وضع الدول من حيث مستوى تنفيذ هذه المفاهيم في الحياة الاجتماعية والسياسية حيث تحاول تقييم الدول وترتيبها وفقاً لمقاييس متنوعة تستخدمها لبناء مؤشراتها المركبة. وأود هنا أن أسترعي انتباه القارئ إلى أن هذه المؤشرات

المركبة تُحسب بناءً على محددات ذاتية تمثل أهمية المؤشرات المكونة لها، فإذا تغيرت تلك المحددات الذاتية يمكن الحصول على تصنيفات مختلفة على هذه المؤشرات. لذا فإنه من الضروري أن تُفسر التصنيفات الناتجة عن المؤشرات المركبة التالية بحذر شديد.

تتضمن هذه المؤشرات مؤشر الديمقراطية الذي وضعته وحدة التحريات الاقتصادية لقياس الديمقراطية في ١٦٧ دولة منها ٥٤ من دول منظمة التعاون العالم الإسلامي. وتُصنّف الدول من حيث الديمقراطية إلى ديمقراطيات كاملة وديمقراطيات معيبة ونظم هجينة ونظم استبدادية بناءً على ٦٠ مؤشراً ضمن خمس مجموعات مختلفة: العملية الانتخابية والتعددية، الحريات المدنية، عمل الحكومة، المشاركة السياسية، والثقافة السياسية. وتصنف البلدان إلى ديمقراطيات كاملة، وديمقراطيات معيبة وأنظمة هجينة وأنظمة استبدادية.

يلخص جدول ٥ أدناه حالة دول منظمة التعاون الإسلامي فيما يتعلق بنتائج هذا المؤشر. ولا يتضمن هذا الجدول أيّاً من دول منظمة التعاون الإسلامي تحت تصنيف ديمقراطيات كاملة مقابل ٢٥ دولة على مستوى العالم توجد معظمها في أوروبا وأمريكا الشمالية على رأسها النرويج وأيسلندا والدنمرك والسويد في المراتب الأربعة الأولى.

من بين ٥٤ من دول منظمة التعاون العالم الإسلامي غطاها هذا المؤشر صنفت ٦ دول (سورينام، إندونيسيا، مالي، ماليزيا، بنين، وغويانا) ضمن الديمقراطية المعيبة، و ١٥ دولة ضمن الأنظمة الهجينة، و ٣٣ ضمن الأنظمة الاستبدادية وهو ما يمثل تقريباً ثلثي دول منظمة التعاون العالم الإسلامي التي يغطيها هذا المؤشر. غير أنه من المثير للاهتمام أن نلاحظ أن دولاً أعضاء في منظمة التعاون الإسلامي معروفة بانتهاجها للديمقراطية البرلمانية غير مصنفة ضمن الديمقراطية الكاملة مثل تركيا وإندونيسيا وماليزيا وغيرها. كما أن تركيا التي بدأت تجربتها الدستورية مبكراً خلال العهد العثماني عامي ١٨٧٦ و ١٩٠٨ مصنفة بغرابة شديدة ضمن الأنظمة الهجينة ما يقدم مثلاً جيداً على ذاتية مثل هذه المؤشرات التي ذكرناها أعلاه.

جدول ٥: مؤشر الديمقراطية ٢٠١٠

المنظمة كنسبة من العالم	العالم	منظمة التعاون الإسلامي	
٠	٢٥	٠	ديمقراطية كاملة
١١,٣	٥٣	٦	ديمقراطية معيبة
٤١,٧	٣٦	١٥	نظام هجين
٦٢,٣	٥٣	٣٣	نظام استبدادي
٣٢,٣	١٦٧	٥٤	الإجمالي (دول المؤشر)

المصدر: وحدة التحريات الاقتصادية ٢٠١١، مؤشر الديمقراطية ٢٠١١: الديمقراطية تحت الضغط،

[https://www.eiu.com/public/topical\\_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2011](https://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2011)

ويهدف مؤشر آخر هو الحرية في العالم الذي تجمعه مؤسسة فريدوم هاوس إلى قياس مستوى الديمقراطية والحريات السياسية على أساس الحقوق السياسية والحريات المدنية. وقد حُددت ثلاث فئات عامة للبلدان والأقاليم المدرجة في هذا المؤشر وهي: حرة أو حرة جزئيًا أو غير حرة.

البلد الحر هو الذي تتوفر فيه منافسة سياسية مفتوحة ومناخ يحترم الحريات المدنية وقدر كبير من استقلالية الحياة المدنية ووسائل الإعلام المستقلة. أما البلد الحر جزئيًا فهو الذي يكون فيه احترام الحقوق السياسية والحريات المدنية محدودًا، ويعاني من الفساد وضعف سلطة القانون والصراع العرقي والديني ويُهيمن فيه حزب واحد على المشهد السياسي فيه بالرغم من وجود درجة ما من التعددية. أما البلد غير الحر فهو الذي تغيب فيه الحقوق السياسية والمدنية الأساسية على نطاق واسع ومنهجي.

وفقًا لهذا التدرج تصنف ٥ من بين ٥٧ دولة عضو في منظمة التعاون العالم الإسلامي كدول حرة (وهي بنين وغويانا وإندونيسيا ومالي وسورينام)، و ٢٢ دولة حرة جزئيًا، و ٣٠ غير حرة، أما بالنسبة لباقي دول العالم فالأرقام هي ٨٧ و ٦٠ و ٤٧ على التوالي في هذه المجموعات من بين ١٩٤ بلدًا شملتهم الدراسة (جدول ٦). وللأسف ففي حين تشكل مجموعة الدول الحرة في العالم الإسلامي أصغر مجموعة وتضم خمس دول فقط إلا أن هذه الفئة تعد الأكبر عالميًا حيث تضم ٨٧ دولة على مستوى العالم، والعكس صحيح فيما يتعلق بفئة الدول غير الحرة، حيث تشكل دول منظمة التعاون الإسلامي الأغلبية في هذه المجموعة، وهي تمثل ثلثي دول العالم ضمن هذه الفئة.

جدول ٦: الحرية في العالم ٢٠١١

المنظمة كنسبة من العالم	العالم	منظمة التعاون الإسلامي	
٥,٧	٨٧	٥	حرة
٣٦,٧	٦٠	٢٢	حرة جزئيًا
٦٣,٨	٤٧	٣٠	غير حرة
٢٩,٤	١٩٤	٥٧	الإجمالي (دول المؤشر)

المصدر: منظمة فريدوم هاوس ٢٠١١، الحرية في العالم ٢٠١١،

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=594>

فيما يتعلق بحرية الصحافة التي سيتم النظر فيها على أساس ما جاء في المؤشر الذي وضعته مؤسسة فريدوم هاوس، فإن وضعها في دول منظمة التعاون العالم الإسلامي أكثر سوءًا حيث إن ثلاث دول فقط من بينها تتمتع بصحافة حرة (ألا وهي غويانا ومالي وسورينام)، أما الدول ذات الصحافة الحرة جزئيًا فيبلغ عددها ١٩ دولة والتي تكون فيها الصحافة غير حرة

٣٥ دولة (جدول ٧). تبلغ نسبة الدول ذات الصحافة الحرة في دول منظمة التعاون الإسلامي ٤,٤ بالمائة من الدول ضمن هذه الفئة على مستوى العالم. إضافة لذلك فإن نسبة دول منظمة التعاون الإسلامي ذات الصحافة الحرة جزئياً تبلغ ٢٩,٢ بالمائة من الدول ضمن هذه الفئة على مستوى العالم، ولذلك تعتبر حرية الصحافة فئة مهمة بشكل أكبر بين الحريات الأساسية وحقوق الإنسان.

وبالمقارنة بنتائج العام الماضي (٢٠١٠) تدهورت حرية الصحافة في دولة واحدة عضو وهي مصر في منظمة التعاون الإسلامي من فئة الصحافة الحرة جزئياً إلى فئة الصحافة غير الحرة عام ٢٠١١.

جدول ٧: حرية الصحافة ٢٠١١

المنظمة كنسبة من العالم	العالم	منظمة التعاون الإسلامي	
٤,٤	٦٨	٣	حرة
٢٩,٢	٦٥	١٩	حرة جزئياً
٥٥,٦	٦٣	٣٥	غير حرة
٢٩,١	١٩٦	٥٧	الإجمالي (دول المؤشر)

المصدر: مؤسسة فريدم هاوس (٢٠١١)، حرية الصحافة.

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=668>

يمكننا بعد إدراك الحالة المحبطة في دول منظمة التعاون الإسلامي في مجالات حقوق الإنسان والحريات الأساسية والحكم الرشيد والحريات المدنية كما رأينا في هذا القسم أن نفهم أن قادة دول منظمة التعاون الإسلامي قد فتحوا «أفقاً» واسعاً عند التأكيد على أهمية هذه المفاهيم ضمن قراراتهم المشترك بشأن برنامج العمل العشري. غير أنه كان لا بد أن يتبع هذا التشخيص علاج فوري ناجع غير أن الأحداث الأخيرة التي تهز العالم العربي تظهر أن هذا لم يتم منذ ذلك الحين وأن الأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تسقط واحداً تلو الآخر.

رأينا فيما ورد أعلاه أن الطبقة الوسطى التي تزداد قوة تتطلب المزيد والمزيد من الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والحريات الأساسية والمدنية، وتشير القوة الاقتصادية المتزايدة للطبقة الوسطى في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا إلى أن الوقت قد حان لإجراء إصلاحات وتحول ديمقراطي، وهذا ما تقوله للعالم الانتفاضات الشعبية في العالم العربي.

ومع تزايد التحديات في دول منظمة التعاون الإسلامي والضغط من أجل الإصلاح والتحول يمتلك العالم الإسلامي الفرص للتصدي لهذه التحديات.

### القوة الاقتصادية

تمتلك دول منظمة التعاون العالم الإسلامي موارد طبيعية هائلة تتضمن احتياطات الطاقة التقليدية وإنتاجها وصادراتها وخاصة النفط والغاز في الشرق الأوسط واحتياطات وفيرة من السلع الإستراتيجية والمعادن الثمينة والمواد الخام في إفريقيا التي تزود العالم بنسبة ٦٢ بالمائة من البلاتين و٤٦ بالمائة من الماس و٢١ بالمائة من الذهب و١٦ بالمائة من اليورانيوم الخام و٩ بالمائة من البوكسيت وغيرها، بالإضافة للطاقات البشرية والمالية الضخمة.

بلغت حصة الشرق الأوسط المؤكدة من احتياطي النفط العالمي ٥٣,٨ بالمائة وحصة إفريقيا ٨,٧ بالمائة في عام ٢٠١١، حسب إحصائيات أوبيك. وبلغت حصة السعودية للعام نفسه ١٧,٩ بالمائة تليها إيران (١٠,٤ بالمائة) ثم العراق (٩,٥ بالمائة) والكويت (٦,٩ بالمائة) والإمارات (٦,٦ بالمائة) وليبيا (٣,٢ بالمائة) وكازاخستان (٢,٧ بالمائة) ونيجيريا (٢,٥ بالمائة). وفيما يتعلق بتجارة النفط الخام الدولية لسنة ٢٠١١ تحتل السعودية المرتبة الأولى عالمياً كأكبر دولة مُصدرة بنسبة ١٨,٦ بالمائة، تليها روسيا الاتحادية بنسبة ١٤,٩ بالمائة، وفقاً لبيانات أوبيك. ومن بين الدول الرئيسية في تصدير النفط الخام ضمن دول منظمة التعاون العالم الإسلامي إيران (٦,٥ بالمائة)، ونيجيريا (٦,١ بالمائة) والإمارات العربية المتحدة (٦,٠ بالمائة) والكويت (٤,٧ بالمائة).

بلغ إجمالي إنتاج دول منظمة التعاون الإسلامي من حيث الناتج المحلي حوالي ٤,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١٠ بارتفاع قدره ١٠٨,٧ بالمائة مقارنة بمبلغ ٢,٣ تريليون دولار عام ٢٠٠٤ ما زاد من حصة هذه الدول في الإنتاج العالمي من ٥,٤ بالمائة في عام ٢٠٠٤ إلى ٧,٨ بالمائة في عام ٢٠١٠. غير أن هذه النسبة انخفضت في عام ٢٠٠٩ إلى ٤,٢ تريليون بسبب الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية وتراجعت حصة هذه الدول إلى ٧,٢ بالمائة من إجمالي الإنتاج العالمي، ويُعزى هذا الانخفاض أساساً إلى التدهور المفاجئ في قطاع النفط وانخفاض سعره.

وقد كان متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدول منظمة التعاون الإسلامي طوال الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٠ أعلى بكثير من متوسطه في العالم والدول المتقدمة لكنه كان أقل قليلاً منه في البلدان النامية ككل بما في ذلك الصين والهند. وعند استبعاد الدول ذات النمو القوي من المجموعة نلاحظ أن أداء نمو الإنتاج في دول منظمة التعاون الإسلامي يتسم بوتيرة جيدة مع الدول النامية الأخرى.

جدول ٨: تجارة السلع (بمليارات الدولارات)

٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	الصادرات
								منظمة
								التعاون
٢١٤٩,٠	١٦٨٠,٨	١٣٢٩,٤	١٨٩١,١	١٣٩٥,٣	١١٩٠,٥	٩٨٠,٧	٧٦٨,٦	الإسلامي
١٧٧٨٠	١٥٢٤٠	١٢٥٠٠	١٥٧٨٠	١٣٦٢٠	١١٧٨٠	١٣٤٠٠	٨٩١٠	العالم
								حصة
١٢,١	١١,٠	١٠,٦	١٢,٠	١٠,٢	١٠,١	٧,٣	٨,٦	المنظمة (%)
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	الواردات
								منظمة
								التعاون
١٧٨٢,٢	١٥٠١,٤	١٢٣٩,٧	١٤٨٩,٦	١١٦٥,٠	٩٤٨,٩	٧٩٥,٤	٦٦٤,٥	الإسلامي
١٨٠٠٠	١٥٠٥٠	١٢٨٠٠	١٦١٢٠	١٣٩٨٠	١٢١١٠	١٢٩٠٠	٩٢٥٠	العالم
								حصة
٩,٩	١٠,٠	٩,٧	٩,٢	٨,٣	٧,٨	٦,٢	٧,٢	المنظمة (%)
								إجمالي
								حجم
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	التجارة
								منظمة
								التعاون
٣٩٣١,٢	٣١٨٢,١	٢٥٦٩,١	٣٣٨٠,٧	٢٥٦٠,٣	٢١٣٩,٣	١٧٧٦,١	١٤٣٣,١	الإسلامي
٣٥٧٨٠	٣٠٢٩٠	٢٥٣٠٠	٣١٩٠٠	٢٧٦٠٠	٢٣٨٩٠	٢٦٣٠٠	١٨١٦٠	العالم
								حصة
١١,٠	١٠,٥	١٠,٢	١٠,٦	٩,٣	٩,٠	٦,٨	٧,٩	المنظمة (%)
								التجارة
								الإسلامية
٢٠١١	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	البيئية
٦٨٧,٧	٥٣٩,٠	٤٢٦,٨	٥٥١,٠	٤٢٠,٦	٣٣٣,٤	٢٧١,٥	٢٠٥,١	القيمة
								الحصة من
								إجمالي
١٧,٥	١٦,٩	١٦,٦	١٦,٣	١٦,٤	١٥,٦	١٥,٣	١٤,٣	التجارة (%)

المصدر: المركز الإسلامي لتنمية التجارة (مركز الدار البيضاء)، المعطيات متاحة في نهاية ٢٠١٢.

يمثل قطاع التجارة الخارجية في دول منظمة التعاون الإسلامي حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. وبعبارة أخرى فإن اقتصاديات هذه الدول مفتوحة للغاية. في عام ٢٠١٠ شكل إجمالي صادرات دول منظمة التعاون الإسلامي ٣٤,٩ بالمائة والإيرادات ٣١,٢ بالمائة من ناتجها المحلي الإجمالي. وعندما يتم تعريف الانفتاح الاقتصادي على أنه مجموع الصادرات والواردات مقسوماً على الناتج المحلي الإجمالي فإن نسبته تصل إلى ٦٦,١ بالمائة

في دول منظمة التعاون الإسلامي ككل وهي أعلى بكثير من المتوسط العالمي (٤٩,٤ بالمائة) في العام نفسه.

زاد إجمالي تجارة البضائع في دول منظمة التعاون الإسلامي في الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١ بأكثر من الضعف ليرتفع من ١,٤ تريليون دولار إلى ٣,٩ تريليون دولار، ما أدى إلى زيادة حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في التجارة العالمية من ٧,٩ بالمائة إلى ١١,٠ بالمائة (جدول ٨). كما زاد إجمالي صادرات البضائع في دول منظمة التعاون الإسلامي خلال الفترة ذاتها بأكثر من الضعف حيث وصل إلى ٢,١ تريليون دولار في عام ٢٠١١ مقارنة بمبلغ ٧٦٨,٦ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ ما زاد من حصة دول منظمة التعاون الإسلامي في الصادرات العالمية من ٨,٦ بالمائة إلى ١٢,١ بالمائة خلال هذه الفترة. وبالمثل زادت البضائع التي استوردتها دول منظمة التعاون الإسلامي بأكثر من الضعف من ٦٦٤,٥ بليون دولار في عام ٢٠٠٤ إلى ١,٨ تريليون دولار في عام ٢٠١١، لترتفع حصة منظمة التعاون الإسلامي في واردات العالم من ٧,٢ بالمائة إلى ٩,٩ بالمائة.

كما انعكس الارتفاع الملحوظ في التجارة الخارجية لدول منظمة التعاون الإسلامي على تحسن التجارة البينية فيما بينها حيث بلغ مجموعها ٦٨٧,٧ مليار دولار بنسبة ١٧,٥ بالمائة من مجموع تجارة السلع في دول منظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠١١ مقارنة بنسبة ١٤,٣ بالمائة في عام ٢٠٠٤، وذلك قبل الشروع في تنفيذ برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي الذي يهدف إلى زيادة إجمالي التجارة البينية لدول المنظمة إلى ٢٠ بالمائة.

كما سيتضح أدناه فإن عالمًا جديدًا في طور التشكيل، وتساهم البلدان الناشئة والنامية بشكل متزايد في الإنتاج العالمي وتجارة السلع والخدمات، كما أصبحت التجارة بين بلدان الجنوب ذات أهمية متزايدة. فالبلدان الناشئة والنامية تُراكم حصصًا أكبر من الأصول المالية والاحتياطيات الدولية والثروة. وبفضل تزايد دور الطبقة الوسطى تتزايد كذلك مستويات الاستهلاك وتوجهاته. وكما ذكرنا أعلاه فإن مركز النشاط الاقتصادي العالمي يتحرك شرقًا بفضل الدور المتزايد لكل من الصين والهند في الاقتصاد العالمي، حيث غدت آسيا مركزًا جديدًا للنشاط الاقتصادي جنبًا إلى جنب مع المراكز القديمة في كل من أمريكا الشمالية وأوروبا. وتقع منطقة منظمة التعاون الإسلامي في قلب هذه التطورات ما قد يمكنها من جني فوائد هذا الموقع الجغرافي الاستراتيجي. وكما شاهدنا أعلاه فقد حققت دول منظمة التعاون الإسلامي نتائج واعدة في السنوات الأخيرة حيث ضاعفت إنتاجها وزادت حصتها في الإنتاج العالمي بشكل كبير، كما زاد حجم الصادرات والواردات ثلاثة أضعاف خلال خمس سنوات، وزادت نسبة التجارة البينية بينها. وفي هذا الصدد يتوقع أن يساهم دخول نظام التجارة التفضيلية لمنظمة التعاون الإسلامي حيز التنفيذ بشكل إيجابي في زيادة التجارة

البنية بين دول المنظمة. غير أنه بالنظر إلى الإمكانيات التي تمتلكها دول منظمة التعاون الإسلامي يمكن زيادة الإنتاج والتجارة على نطاق واسع مع مزيد من التنظيم السليم وتجميع الموارد والخبرات وتعزيز التعاون والتآزر فيما بين دول المنظمة.

## عالم جديد

شهد العالم على مدى العقدين الماضيين تغيرات في شكل النمو الاقتصادي القوي المستمر وفائض الميزان التجاري وميزان الحساب الجاري للدول الناشئة في مقابل استمرار النمو البطيء والعجز في الميزان التجاري وميزان الحساب في الدول المتقدمة. ويلخص الاقتباس التالي المأخوذ من تقرير البنك الدولي بعنوان آفاق التنمية العالمية ٢٠١١ - تعدد الأقطاب: الاقتصاد العالمي الجديد، وضع الاقتصاد العالمي اليوم:

«ارتفعت حصة الدول النامية في التدفقات التجارية الدولية بشكل مطرد من ٣٠ بالمائة عام ١٩٩٣ إلى ٤٥ بالمائة عام ٢٠١٠ ويعزى معظم هذا الارتفاع إلى اتساع حركة التجارة ليس فقط بين الدول المتقدمة والنامية بل بين الدول النامية وبعضها البعض. كما ينشأ حالياً أكثر من ثلث الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية في دول نامية أخرى. كما زادت الاقتصاديات الناشئة من مدخراتها المالية وثروتها. وتمتلك الدول الناشئة والنامية حالياً ثلثي احتياطات النقد الأجنبي الرسمية (بعكس النمط الذي ساد خلال العقد الماضي حيث كانت تملك الدول المتقدمة ثلثي الاحتياطات النقدية) إضافة لامتلاكها لصناديق ثروة سيادية، كما أصبحت تجمعات أخرى لرأس المال في الدول النامية مصادر رئيسية للاستثمار الدولي. وفي الوقت ذاته انخفضت مخاطر الاستثمار في الاقتصاديات الناشئة بشكل كبير. كما تدفع الدول المقترضة مثل البرازيل، وتشيلي، وتركيا الآن أسعار فائدة على ديونها الرئيسية أقل مما تدفعه العديد من الدول الأوروبية». (البنك الدولي ٢٠١١: ١).

زاد دور الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي خاصة بعد الأزمة المالية والاقتصادية في الفترة بين عامي ٢٠٠٨-٢٠١٠ ويعزى هذا إلى الإنعاش المزدوج للاقتصاد حول العالم والنمو الاقتصادي البطيء في الدول المتقدمة والسريع في الدول النامية. والأهم من ذلك النظر لهذه الحقيقة على اعتبارها ظاهرة بنيوية أكثر منها ظاهرة مؤقتة مع الأخذ بعين الاعتبار أزمة الديون في أوروبا والتدهور الاقتصادي في اليابان بسبب الكوارث الطبيعية وركود الاقتصاد الأمريكي رغم كل الجهود المبذولة لإنعاشه.

وقد تأكد هذا النمو المزدوج مرة أخرى في إصدار أخير من إصدارات البنك الدولي بعنوان مستجدات الآفاق الاقتصادية العالمية الصادرة في ١٧ يونيو ٢٠١١ حيث يذكر أن معدل النمو الاقتصادي في البلدان الناشئة والنامية عام ٢٠١٠ بلغ ٤,٧ بالمائة مقابل ٣ بالمائة



في البلدان المتقدمة، وتوقع أن يكون النمو ٦,٦ بالمائة في المجموعة الأولى مقابل ٢,٢ بالمائة في المجموعة الثانية في عام ٢٠١١. كما يُشير الإصدار إلى مشاكل ميزانيات القطاع النقدي والمالي في الاقتصاديات المتقدمة بالإضافة إلى تباطؤ النمو الاقتصادي. بعبارة أخرى يُشير الإصدار إلى أن هذه المشاكل ستظل موجودة حتى تنفيذ الإصلاحات النقدية والمالية الهيكلية الضرورية بما يعزز من القدرة التنافسية ويستعيد ثقة السوق.

كما أن توقعات عام ٢٠١١ بنمو اقتصادي بطيء في الاقتصاديات المتقدمة ونمو أسرع في الدول الناشئة صالحة على المدى الطويل. وتتوقع الدراسة التي نشرها البنك الدولي بعنوان آفاق التنمية العالمية ٢٠١١ - تعدد الأقطاب: الاقتصاد العالمي الجديد، أن تحقق الاقتصاديات المتقدمة نسبة نمو تبلغ ٢,٣ بالمائة في الفترة ما بين ٢٠١١-٢٠٢٥ في حين تبلغ نسبة النمو في الاقتصاديات الناشئة ٤,٧ بالمائة سنوياً خلال الفترة ذاتها. كما يسלט التقرير الضوء على أنه مع تزايد قوة الطبقة الوسطى في الاقتصاديات الناشئة من المتوقع أن يسود الميل إلى الاستهلاك بنسبة أعلى و«تصبح الاقتصاديات الناشئة محركات ذات أهمية متزايدة للنمو العالمي في الفترة ما بين ٢٠١١ و ٢٠٢٥» (البنك الدولي ٢٠١١: ١٣).

«وبحلول عام ٢٠٢٥ سوف تشكل الاقتصاديات الناشئة الست الكبرى - البرازيل والصين والهند وإندونيسيا وجمهورية كوريا والاتحاد الروسي - مجتمعة أكثر من نصف النمو العالمي الإجمالي» (المصدر السابق: ٣)، وتضيف دراسة البنك الدولي إندونيسيا ضمن دول المجموعة السابقة كواحدة من الاقتصاديات الناشئة الست الأسرع نمواً وتوقع أن «يتساوى الإنتاج المشترك الحقيقي لهذه المجموعة مع إنتاج منطقة اليورو بحلول عام ٢٠٢٥» (المصدر السابق: ١٣).

ويتوقع تقرير البنك الدولي أنه «من المرجح أن يبدو الاقتصاد العالمي في عام ٢٠٢٥ مختلفاً كثيراً عما هو عليه في عام ٢٠١١، وسوف تشكل الاقتصاديات الناشئة اليوم ٤٥ بالمائة من الإنتاج العالمي بالمقارنة مع حوالي ٣٧ بالمائة عام ٢٠١١ و ٣٠ بالمائة عام ٢٠٠٤. كما سوف تستأثر هذه الدول بحصة من التجارة الدولية والتدفقات الاستثمارية تعادل حصة العالم المتقدم، ولن تكون الدول المتقدمة وحدها هي القوة المحركة للنمو العالمي بل ستشاركها بعض الدول النامية الرئيسية مثل الصين والهند التي يرجح بقوة أن تشهد نمواً سريعاً في الفترة ما بين عامي ٢٠١١-٢٠٢٥. كما ستمتلك الاقتصاديات الناشئة نسبة أكبر من الثروة العالمية وفقاً لأوضاع الاستثمار الدولية» (المصدر السابق: ١٣).

تمثل إحدى أهم النتائج الرئيسية لتقرير البنك الدولي في أن: «هناك نظام عالمي جديد في طور النشوء به انتشار أوسع لتوزيع القوى الاقتصادية - وبالتالي هناك تحول نحو التعددية

القطبية». (المصدر السابق: ١١). ويعني مصطلح التعددية القطبية هنا وجود أكثر من قطبي نمو مهيمنين. فبالإضافة إلى أقطاب النمو الحالية مثل الولايات المتحدة ومنطقة اليورو والصين، يتوقع التقرير بروز أقطاب نمو محتملة أخرى على الصعيد الدولي تشمل بعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي مثل ماليزيا والمملكة العربية السعودية وتركيا. وعلى المستوى الإقليمي يذكر التقرير تركيا بعد الاتحاد الروسي في أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى، وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا يذكر المملكة العربية السعودية وإيران ومصر، في حين تحتل بنغلادش وباكستان المرتبة الثانية والثالثة بعد الهند في جنوب آسيا، وتأتي إندونيسيا في المركز الثالث بعد الصين وكوريا الجنوبية في منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، أما نيجيريا فتأتي في المركز الثاني بعد جنوب إفريقيا في دول جنوب الصحراء.

وقد أصبح مما لا شك فيه أن محركات الاقتصاد العالمي تخلق عالمًا جديدًا يتحرك مركز ثقله بسرعة نحو الشرق. ويُعرف المحلل الاقتصادي داني قواه في مقاله بعنوان «تحول مركز جاذبية الاقتصاد العالمي» مركز جاذبية الاقتصاد العالمي بأنه موقع متوسط للنشاط الاقتصادي عبر مناطق جغرافية على الأرض، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الإنتاج (المحلي الإجمالي) في العالم. وقد وجد أن مركز جاذبية الاقتصاد العالمي في عام ١٩٨٠ كان في منتصف منطقة الأطلسي ما يعكس حقيقة أن معظم النشاط الاقتصادي العالمي بعد ذلك كان إما في أمريكا الشمالية أو أوروبا الغربية. غير أن الأدلة التاريخية منذ ١٩٨٠ تشير إلى وجود تحول عميق في النشاط الاقتصادي باتجاه الشرق. أما في عام ٢٠٠٨ فقد انتقل مركز جاذبية الاقتصاد العالمي إلى القرب من أزمير في تركيا متحركًا ٤٨٠٠ كم شرقًا عبر سطح الكوكب بسبب الصعود المستمر في الصين والهند وبقية دول شرق آسيا. ويتوقع قواه كذلك أن ينتقل مركز جاذبية الاقتصاد العالمي أكثر باتجاه الدول النامية بحيث يقع بين الهند والصين بحلول عام ٢٠٢٥. (قواه، ٢٠١١) وبسبب حقيقة أن البلدان الناشئة خاصة الصين والهند قد حققت أداءً أفضل بكثير من الدول المتقدمة، أي الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي، خلال الأزمة الاقتصادية والمالية المستمرة منذ عام ٢٠٠٨، يمكننا أن نتوقع أن التحول شرقًا في النشاط الاقتصادي العالمي قد تسارع.

ماذا يعني ذلك للدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي؟ يتجه مركز الجذب الاقتصادي شرقًا ولكن بطبيعة الحال ستبقى أمريكا الشمالية وأوروبا من أكثر المناطق الرئيسية للإنتاج والاستهلاك بشكل خاص، وبالتالي فإن العالم الإسلامي يجب أن يكون مستعدًا لجني ثمار موقعه الجغرافي الإستراتيجي بين هذين القطبين الاقتصاديين العالميين المتمثلين في الشرق والغرب أو محوري الإنتاج والاستهلاك.

وقد اعترف المجتمع الدولي بالفعل بحقيقة انتقال مركز الجذب الاقتصادي وخلال أصعب فترات الأزمة المالية والاقتصادية («الكساد العظيم») في عام ٢٠٠٨، تشكلت مجموعة العشرين على أعلى مستوى للمناقشة والتشاور والتعاون بشأن القضايا الرئيسية المتعلقة بالاقتصاد العالمي، بما فيها الأزمة المالية والاقتصادية والتدابير اللازمة لمعالجتها وتحسين إدارة النظام المالي العالمي. وتضم مجموعة العشرين، إضافة للاقتصاديات المتقدمة في أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان اقتصاديات ناشئة مثل تركيا واندونيسيا والمملكة العربية السعودية وهي دول أعضاء في منظمة التعاون العالم الإسلامي ويرجع ذلك إلى الدور الاقتصادي المعزز لهذه الدول على الساحة العالمية والإدراك المتزايد بضرورة استشارة تلك الدول من أجل وضع الاقتصاد في مساره الصحيح.

## المعرفة الاقتصادية

في الوقت الذي يشهد فيه مركز جذب الاقتصاد العالمي تحركاً نحو الشرق أحدثت الابتكارات والتطورات التكنولوجية التي تحققت في مجالات الاتصالات والمعلومات تحولاً كبيراً في النمط الذي يعمل به الاقتصاد العالمي نحو الاعتراف بالدور المتزايد الذي لا غنى عنه للمعرفة كعامل أساسي للإنتاج أكثر من أي وقت مضى. فقد أصبحت المعرفة أهم مصدر لمزايا القيمة المضافة المقارنة والتنافسية. وبالتالي فقد انتقلت المعرفة والاقتصاد القائم على المعرفة باتجاه مركز الاقتصاد العالمي.

ويستند اقتصاد المعرفة بشكل رئيسي على توليد المعرفة واستخدامها ونشرها. ويعني هذا المصطلح الاقتصاد القائم على المعرفة بمعنى استخدام المعرفة لإنتاج منافع اقتصادية ودخل. ويستخدم هذا الاقتصاد المعرفة باعتبارها المحرك الرئيسي للنمو وخلق الثروة وفرص العمل في كافة القطاعات.

قام البنك الدولي استناداً إلى هذه التطورات وبشأن كيفية قياس أثر المعرفة في الاقتصاد بوضع مؤشر إجمالي هو مؤشر اقتصاد المعرفة لقياس أثر المعرفة في الاقتصاد، حيث يقيس المؤشر المستوى العام لتقدم أي دولة باتجاه اقتصاد المعرفة. ويحسب هذا المؤشر على أساس متوسط نتائج أداء الدولة وفقاً لـ أربعة مؤشرات رئيسية تتعلق باقتصاد المعرفة هي: التعليم والموارد البشرية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ نظام الابتكار؛ والحافز الاقتصادي والنظام المؤسسي. ويُقاس التعليم والموارد البشرية على أساس معدل معرفة القراءة والكتابة بين البالغين والالتحاق بالتعليم الثانوي والعالي، بينما تقاس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفقاً لعدد الهواتف وعدد الحواسيب وعدد مستخدمي الإنترنت لكل ١,٠٠٠ شخص، ويقاس نظام الابتكار على أساس المقالات المنشورة في الدوريات العلمية والتقنية ورسوم مدفوعات ومقبوضات الملكية والتراخيص وطلبات براءات الاختراع، ويقاس الحافز

الاقتصادي والنظام المؤسسي على أساس الحواجز الجمركية وغير الجمركية، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون. ويأخذ مؤشر اقتصاد المعرفة بعين الاعتبار بشكل خاص تأثير البيئة الاقتصادية في اقتصاد المعرفة.

كما حدد البنك الدولي أيضاً مؤشراً كلياً آخر هو مؤشر المعرفة لقياس قدرة أي دولة على توليد المعرفة واعتمادها ونشرها، ويُحسب هذا المؤشر بناءً على المؤشرات المتعلقة بالتعليم والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والابتكار المتعلقة بمؤشر اقتصاد المعرفة.

بشكل عام، كانت عملية انتقال دول منظمة التعاون الإسلامي إلى اقتصاد المعرفة تصاعدية لكن بطيئة وذلك استناداً إلى ما جاء في مؤشر البنك الدولي لاقتصاد المعرفة وفقاً بعدد السكان حيث ارتفع تصنيف ٢٠ من بين ٤١ دولة في منظمة التعاون الإسلامي شملتها هذه الدراسة من أصل ١٤٦ دولة في عام ٢٠٠٩ مقارنة بعام ٢٠٠٠. كما حسنت بعض دول منظمة التعاون العالم الإسلامي من ترتيبها بشكل كبير في عام ٢٠٠٩ مقارنة بوضعها عام ٢٠٠٠: تقدمت باكستان ١٥ نقطة والمملكة العربية السعودية ١٣ نقطة وكل من موريتانيا والسودان وتونس ١١ نقطة أما ألبانيا فتقدمت ١٠ نقاط والجزائر ٩ واليمن ٨ بينما حافظت أربع دول على مرتبتها وهي ماليزيا وعمان وأوزبكستان وطاجكستان، وجاءت أربع دول أعضاء ضمن أول خمسين دولة: قطر (٤٤) والإمارات العربية المتحدة (٤٥) وماليزيا (٤٨) والبحرين (٤٩). أما الكويت التي كانت سابقاً ضمن الخمسين دولة الأولى في عام ٢٠٠٨ فأصبحت في المرتبة ٥٢ في عام ٢٠٠٩. وتشير البيانات الأخيرة إلى أن تركيا وتونس والجزائر وموريتانيا تمكنت من تحسين ترتيبها في مؤشر اقتصاد المعرفة خلال السنوات الأخيرة.

جاءت الصين في المرتبة ٨١ عام ٢٠٠٩ في مؤشر اقتصاد المعرفة (وفقاً لعدد السكان) محققة تقدماً بمقدار ١٣ نقطة مقارنة بعام ٢٠٠٠. وتعتبر وتيرة التقدم في هذا المؤشر سريعة. فالاقتصاديات الناشئة في آسيا تنتقل الآن من مرحلة التكيف التكنولوجي إلى مرحلة الابتكار التكنولوجي وتزيد من قدرتها على الابتكار. ومن الحقائق المعروفة أيضاً أن «الصين والهند أنفقتا بكثافة على البحث والتطوير منذ عام ٢٠٠٠ بنسبة ١,٤ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في الصين و٠,٨ بالمائة في الهند». (البنك الدولي ٢٠١١: ٩١).

زادت المنافسة الشديدة بين الدول لزيادة القدرة التنافسية لاقتصادياتها من أهمية الابتكار التكنولوجي وأنشطة البحث والتطوير. وقد بدأت دول منظمة التعاون الإسلامي انطلاقاً من وعيها بهذه الحقائق المتغيرة نتيجة للعولمة في اتخاذ الخطوات اللازمة في هذا الاتجاه حيث تبنت وثيقة رؤية ١٤٤١ هـ لمعالجة الفجوة المعرفية بينها وبين الدول المتقدمة، وذلك خلال

مؤتمر العلم والتكنولوجيا للتنمية الصناعية في كوالالمبور، ماليزيا في الفترة ما بين ٧-١٠ أكتوبر ٢٠٠٣ وهي الوثيقة التي اعتمدها بعد ذلك بأسبوع القمة الإسلامية العاشرة في بوتراجايا، ماليزيا يومي ١٦ و١٧ أكتوبر ٢٠٠٣.

أعقب هذا الحدث الرائد مبادرة مهمة من قادة العالم الإسلامي في مكة المكرمة في عام ٢٠٠٥ تمثلت في اعتمادهم برنامج العمل العشري خلال مؤتمر القمة الإسلامية الاستثنائية الثالثة. وقد دعت دول منظمة التعاون الإسلامي في الفصل الخاص بالتعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في برنامج العمل العشري إلى «تشجيع برامج البحث والتطوير أخذًا في الاعتبار أن النسبة العالمية في هذا النشاط في الدول المتقدمة هي ٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي ودعوة الدول الأعضاء ألا تقل مساهمتها في هذا النشاط عن نصف هذه النسبة». (برنامج العمل العشري لمنظمة التعاون الإسلامي ٢٠٠٥)، وقد اقترحت شخصيًا في هذا الصدد أن تصل نسبة الإنفاق على البحث والتطوير في الدول الرائدة في منظمة المؤتمر الإسلامي إلى ١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي.

وقد حققت دول منظمة المؤتمر الإسلامي تقدمًا في مجال العلم والتكنولوجيا خلال السنوات الخمس الماضية واقتربت من الأهداف التي حددها برنامج العمل العشري ونتيجة لذلك فقد تضاعف متوسط الإنفاق على البحث والتطوير من ٠,٢ بالمائة من في عام ٢٠٠٥ ليصل الآن إلى ٠,٤١ بالمائة. وتمثل هذه الزيادة ارتفاعًا كبيرًا في قدرة بلدان منظمة المؤتمر الإسلامي في مجالي البحث والتطوير ما يشير ضمناً إلى تخصيص المزيد من الموارد لتطوير العمليات والمنتجات الجديدة.

وقد حققت تونس من خلال تخصيص ١,٠٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي للإنفاق على البحث والتطوير الهدف الذي وضع في برنامج العمل العشري. أما في تركيا فقد ارتفعت نسبة الإنفاق من ٠,٤٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٣ إلى ٠,٧٤ بالمائة في عام ٢٠٠٨ وتبلغ حاليًا ٠,٨٥ بالمائة. ويشير هذا إلى وجود تقدم كبير في السعي نحو تحقيق الهدف الذي وضعته الدول لنفسها لزيادة الإنفاق الإجمالي إلى ٢ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي بحلول عام ٢٠١٣. كما سجلت باكستان زيادة ملفقة في الإنفاق على البحث والتطوير وصلت إلى ٠,٦٨ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٠٨. وقد يساعد استمرار هذا الاتجاه الواعد الدول الرائدة في منظمة التعاون الإسلامي في تحقيق الهدف المتمثل بزيادة الإنفاق على البحث والتطوير إلى ١ بالمائة من إجمالي الناتج المحلي الذي حدده برنامج العمل العشري.

وفيما يتعلق بالمنشورات العلمية في دول منظمة التعاون الإسلامي، زاد عدد المقالات العلمية بأكثر من ثلاثة أضعاف من ١٨,٣٩١ في عام ٢٠٠٠ إلى ٦٣٣٤٢ في عام ٢٠٠٩ في الدوريات التي شملها مؤشرات الاقتباس العلمي الموسع واقتباس العلوم الاجتماعية واقتباس الآداب والإنسانيات. نشرت تركيا وحدها أكثر من ٢٥,٠٠٠ مقال علمي في عام ٢٠٠٩ بزيادة قدرها أربعة أضعاف في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٩. ونتيجة لذلك، ارتفعت مرتبة تركيا في التصنيف العالمي لعدد المنشورات العلمية من المرتبة ٢٥ إلى المرتبة ١٦، وفي الوقت ذاته تقدمت إيران من المرتبة ٤٦ إلى المرتبة ٢١، وباكستان من المرتبة ٥٦ إلى المرتبة ٤٥ خلال الفترة ذاتها.

يتحول مركز النشاط الاقتصادي العالمي نحو الشرق ويتشكل عالم متعدد الأقطاب. ويوفر الموقع الجغرافي الإستراتيجي للعالم الإسلامي بين قطبي الاقتصاد العالمي الجديد والقديم فرصاً اقتصادية وسياسية كبيرة يجب ألا تُفوت، ولكيلا تفوتها دول العالم الإسلامي ينبغي أن تكون جاهزة وعلى استعداد للرد بشجاعة على المنافسة الاقتصادية والتجارية الشديدة السائدة على المستوى العالمي وذلك من خلال خلق وتعزيز القدرة على الابتكار التكنولوجي في اقتصادياتها لتطوير عمليات ومنتجات جديدة.

لاحظنا أن هناك توجهاً بين دول العالم الإسلامي نحو التركيز على أنشطة البحث والتطوير وتحسين الاقتصاديات القائمة على المعرفة. وتتحصر هذه التطويرات في الوقت الراهن في الدول الأعضاء القيادية وبالتالي يجب اتخاذ التدابير اللازمة لتشمل تلك التطورات الدول الأخرى في منظمة التعاون الإسلامي.

يجب إعطاء الأولوية لتطوير البنية المعرفية التحتية أو بعبارة أخرى: التعليم والموارد البشرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على الابتكار والحوافز والمؤسسات الاقتصادية. وواقع الأمر أن قطاع التعليم في دول منظمة التعاون الإسلامي يحتاج إلى إصلاح بحيث يخطط للتعليم والمناهج وفقاً لاحتياجات الاقتصاد لإيجاد حل لندرة العمالة الماهرة في السوق وخلق شراكة مع قطاع الأعمال في اقتصاديات منظمة التعاون الإسلامي.

كما يجب أن يشجع العالم الإسلامي على استهداف تعليم يتميز بالجودة ويعزز الإبداع والابتكار وزيادة قيمة الإنفاق في مجالي البحث والتطوير. كما ينبغي تعزيز الشراكات والتآزر بين شركات البحث والتطوير والجهات الصناعية والجامعات والمؤسسات البحثية وتحديث الإطار المؤسسي والقاعدة الصناعية لدعم القدرة على الابتكار.

## رياح التغيير

لاحظنا خلال هذه الدراسة أن غالبية سكان دول منظمة التعاون العالم الإسلامي هم من الشباب النشط لكنهم في الوقت ذاته عاطلون عن العمل. على الجانب الآخر لاحظنا أن الطبقة الوسطى في دول منظمة التعاون الإسلامي تزدهر كيفاً وكماً بالرغم من أن مستويات نموها ليست كما هي عليه في الاقتصاديات سريعة النمو في دول شرق وجنوب آسيا مثل الصين والهند. كما لاحظنا أن الطبقة الوسطى المتنامية تطلب مزيداً ومزيداً من الديمقراطية والمؤسسات الديمقراطية والحريات الأساسية والمدنية. غير أننا لاحظنا كذلك أن العالم الإسلامي والعربي جاء في ذيل قائمة الدول في عدة مقاييس للديمقراطية والحريات الأساسية والمدنية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو لماذا تأخرت هذه الدول في هذه الجوانب من التنمية البشرية؟ ولماذا تشير هذه المؤشرات إلى وجود أوجه قصور جذرية في البيئة الاجتماعية السياسية في العالم العربي؟ وفيما يلي أطرح وجهة نظري في هذا الصدد.

بالنظر إلى تطور دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا نلاحظ أن أغلبها برزت في شكل كيانات منفصلة بحدودها الحالية بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية وبقية معظمها مستعمرات أو محميات أو تحت انتداب القوى الاستعمارية. وعندما استقلت عقب الحرب العالمية الثانية تحولت بعضها إلى دول ملكية وبعضها إلى جمهوريات. ومن المثير للاهتمام أن نلاحظ أن معظم هذه الأنظمة الجمهورية كانت في جوهرها شمولية أو استبدادية بحجة القومية والاشتراكية وخاصة في شكل القومية العربية أو الاشتراكية. واستمرت هذه الأنظمة الشمولية والاستبدادية في السلطة عكس المسار التاريخي مُستفيدة من منظومة الحرب الباردة وتوازن القوى.

غير أنه مع انتهاء حقبة الحرب الباردة بزوال الاتحاد السوفيتي السابق ودخول النظام الدولي في مرحلة جديدة من التحول انتهجت خلالها أغلب الأنظمة الاشتراكية السابقة مسار الإصلاح والتحول، واكتسب مد الديمقراطية العالمي الزخم. وبالتالي فقد أصبح إنشاء نظام ديمقراطي متعدد الأحزاب ونقل السلطة من خلال العملية الانتخابية عن طريق الاقتراع من أهم متطلبات المرحلة.

ومع حدوث كل تلك التغييرات على الساحة الدولية استطاعت الأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البقاء خارج سياق هذا التغيير التاريخي وبلغ احتكار هذه الأنظمة للسلطة حد أن بدأ رؤساء الجمهوريات في إنشاء شكل من «القيادة الجمهورية الوراثة» في دولهم فعدّلوا الدساتير لتناسب مع رغباتهم وجشعهم في البقاء في السلطة وغير ذلك من الاحتياجات الخاصة وأعلنوا قانون الطوارئ الذي استمر العمل به لثلاثة أو أربعة عقود

في بعض الحالات. كما عاشت الشعوب في ظل تلك الأنظمة خارج سياق التاريخ تمامًا مفتقرة إلى حقوق الإنسان الأساسية وحرية التعبير وتكوين الجمعيات التي كانت مكفولة في معظم دول العالم ويتمتع بها مواطنوها. وتراكت المظالم لعقود من الزمن، وكان الحادث المأساوي الذي وقع في ١٧ من ديسمبر ٢٠١٠ في مدينة تونس صغيرة الشرارة اللازمة لإشعال الانتفاضات الاجتماعية في المنطقة.

وعندما نبحث سياق هذه الانتفاضات ونتابع الدعوات للاحتجاجات العامة ونقرأ اللافات، يمكننا اكتشاف ثلاثة عوامل رئيسية على النحو التالي:

- ١) طلب الشعوب لحياة مزدهرة يمكن لكافة المواطنين فيها الاستمتاع بالتطور الاقتصادي لبلادهم وثوراتها بدلاً من أن تحتكرها طبقة معينة.
- ٢) رغبة الجماهير في التخلص من الأنظمة الشمولية المعمرة التي تتسم بحكم الفرد، والرغبة القوية في تأسيس أنظمة ديمقراطية.
- ٣) رغبة الأفراد في أن يحيوا مواطنين أحراراً كرماء محترمين، وأن يكون لهم رأي فيما يتعلق بمصير بلادهم.

يدحض ما ورد أعلاه بمنتهى الوضوح ادعاء الأنظمة الشمولية السابقة في البلدان الثلاثة قيد البحث وكذلك أنصارها داخل وخارج المنطقة بأن هذه الانتفاضات الشعبية تغذيها في غالبيتها مشاعر مناهضة لأمريكا وإسرائيل وتدفعها الجماعات والأفكار الإسلامية الراديكالية المتطرفة؛ حيث لم تُثبت الشعارات أو اللافات التي رفعها المحتجون في شوارع هذه الدول صحة هذه الادعاءات الكاذبة.

وعلى العكس من ذلك تماماً فإننا نلاحظ وجود بعض الخصائص الفريدة لهذه الحركات على النحو التالي:

- في البداية لم تكن هذه الحركات منظمة تحت أي قيادة وبالتالي لم يكن لها دوافع سياسية.
- أظهرت الحالة التونسية بوضوح الإحباط الذي أصاب جيل الشباب في البلاد. وأثبت الشباب في كل من مصر وتونس أنه بمجرد أن يكسر حاجز الخوف فلا شيء يمكنه أن يوقف مطالب الإصلاح والتغيير العادلة.
- أظهرت أنه يمكن إحداث التغيير من خلال رغبة الشعب ومطالبه.
- تتسم هذه التغييرات بالعفوية النابعة من الداخل حيث انبثقت هذه المطالب القوية والمفاجئة للتحويل من القاعدة الشعبية.



• يعود السبب الرئيسي لفعالية وشمولية هذه الحركات إلى المعلومات والاتصالات المكثفة التي وفرتها تكنولوجيا الشبكات الاجتماعية الحديثة مثل الإنترنت وفيسبوك وتويتر، بالإضافة إلى التعبئة التي قامت بها القنوات الإخبارية التي تبث على مدار الساعة من العديد من مواقع مثل قناة الجزيرة.

وبوضع ما سبق في الاعتبار يمكننا أن نفهم بسهولة أن مثل هذه المجتمعات التي بقيت «خارج سياق التاريخ» وصلت إلى حالة التمرد على وضعها المغاير لطبائع الأمور. وقد واصل هذا الفهم نشر جذوره منذ فترة طويلة في عقول الجماهير حتى أصبحت على استعداد للثورة التي أطلقها الحدث المأساوي في تونس، وقام بها شباب الطبقة الوسطى المثقفين في هذه البلدان الثلاثة، وهناك نهج مماثل في بعض الدول الأخرى في المنطقة.

هناك سؤال يطرح نفسه هنا: إذا كان من في السلطة في تونس ومصر وليبيا قد لبوا مطالب الشارع في بداية الاحتجاجات فهل كانت هذه الأنظمة ستظل في السلطة حتى الآن؟ لا تزال هذه مسألة تكهنات في هذه اللحظة، غير أن الحقيقة المعروفة هي أن ردود الفعل الأولية السلبية من قبل الحكومات لم تقلل المظاهرات، بل خلقت تأثيراً عكسياً وساهمت في تصعيدها ما أدى إلى اتساع الاحتجاجات والإصرار في نهاية الأمر على المطالبة بإسقاط الأنظمة. وفي الوقت الحاضر تصل المطالب في البلدان المرجح أن تحذو حذو هذه الدول الثلاث إلى سقف مرتفع للغاية.

وينبغي علينا عند تحليل الأحداث أن نأخذ عاملاً آخر بعين الاعتبار. فبالرغم من أن هذه الدول العربية قد تتشابه في بعض جوانبها إلا أن بها ديناميات وعوامل كامنة مختلفة تشكل حاضرها وخصائصها، ولها بُنى اجتماعية واقتصادية وسياسية مختلفة وتمر بمراحل اقتصادية مختلفة.

فبينما لم تنحل الأنماط القبلية ولا تزال الممارسات القبلية جلية في ليبيا لا نرى مثل هذه التراكيب القبلية في كل من مصر وتونس، بل نلاحظ وجود طبقة وسطى نامية في كلا البلدين لكنها أقوى نسبياً في تونس كما أن جهاز الدولة القديم في مصر وتونس قوي وذو خبرة. فالبيروقراطية العسكرية والمدنية في مصر تعود إلى حوالي ٢٠٠ عام، ورغم أن عمر البيروقراطية في تونس ليس بهذا الطول إلا أنها قادرة على تشغيل آلية الدولة. أما في ليبيا فقد فكك جهاز الدولة خلال انقلاب عام ١٩٦٩ ضد الملك إدريس، واستعاض عن بيروقراطية الدولة «باللجان الثورية» التي مثلت أهواء غير منتظمة لفرد واحد بدلاً من أن تكون مؤسسة لمجتمع حضري.

لهذه الأسباب استوعبت البيروقراطية المدنية والعسكرية في كل من مصر وتونس انتقال السلطة بسهولة وسلمية، أما في ليبيا فرغم أن الجماهير حاولت تغيير القيادة وفقاً للدوافع والتطلعات ذاتها، فقد استغرق الانتقال فترة أطول وكان أكثر إيلاً وأدى إلى مزيد من الخسائر البشرية والمادية.

المجتمعات التي أجبرت على أن تعيش خارج سياق التاريخ لا يمكن لها أن تستمر في بيئة معزولة كما كان الوضع من قبل. فقد أصبحت الشعوب في هذه المنطقة في يقظة تطمح إلى العيش بنفس المستوى الذي تعيش فيها شعوب الدول المتقدمة، ويعود الفضل في ذلك إلى قنوات التلفزيون التي تبث برامج تظهر أنماطاً مختلفة للعيش من جميع أنحاء العالم. فبعد أن تعرفوا على ما يجري في العالم بدأوا بإجراء مقارنات والمطالبة بحقوقهم المشروعة. كما أنهم فهموا أن الإسلام متوافق مع الديمقراطية ومنفتح على التحديث وأنه يُستغل كغطاء أو ذريعة لتقديم أنواع أخرى من التفسيرات تتضمن تفسيرات سلبية.

لقد نادى منظمة التعاون الإسلامي في السنوات الأخيرة بقوة بالإصلاح والتحول وخاصة في العالم الإسلامي من خلال قراراتها ووثائقها. وقد حان الوقت لتنفيذ هذه القيم التي ينص عليها برنامج العمل العشري الذي اعتمده القمة الاستثنائية لمنظمة التعاون الإسلامي في عام ٢٠٠٥ والميثاق الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في القمة المنعقدة في دكار عام ٢٠٠٨.

لقد أصبحت رياح التغيير التي بدأت مع ثورة الياسمين في تونس وامتدت إلى انتفاضة الملايين في مصر وليبيا أشبه بفيضان حطم كافة الحواجز. ولكيلا يتحول الفيضان إلى طوفان والهزات إلى زلزال مدمر وللحيلولة دون وقوع كوارث مرعبة ينبغي إعادة النظر في سياساتنا من منظور مختلف بالمرّة. فلا شيء اليوم يشبه الأمس، والغد لن يشبه اليوم.

## المراجع

أصفهاني، صالح. التنمية البشرية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: ورقة بحثية ٢٦/٢٠١٠ حول التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة (أكتوبر ٢٠١٠).

أوغلي، أكمل الدين إحسان. «الإسلام و/ في الغرب». نقابة المشروعات: عالم الأفكار (إبريل ٢٠١١).

<http://www.project-syndicate.org/commentary/ihsanoglu1/English>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

أوغلي، أكمل الدين إحسان. العالم الإسلامي في القرن الجديد. القاهرة: دار الشروق، ٢٠١٣.

أوغلي، أكمل الدين إحسان. العالم الإسلامي في القرن الجديد: منظمة التعاون الإسلامي ١٩٦٩-٢٠٠٩. لندن: هيرست، ٢٠١٠. كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت.

<http://www.hurstpub.co.uk/BrowseBook.aspx pg=2?>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

أوغلي، أكمل الدين إحسان. «كلمة رئيسية في الجلسة الافتتاحية». مؤتمر الإيمان بالحوار: العلم والثقافة والحداثة. الشارقة: الجامعة الأمريكية، ٢٠١١.

[http://www.oic-oci.org/topic\\_detail.asp?t\\_id=5435&x\\_key](http://www.oic-oci.org/topic_detail.asp?t_id=5435&x_key)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

أوغلي، أكمل الدين إحسان. «مقدمة». في الإسلاموفوبيا: تحدي التعددية في القرن الحادي والعشرين. أكسفورد: منشورات جامعة أكسفورد، ٢٠١١: ٤-٨. كتاب إلكتروني متاح عبر الإنترنت.

<http://www.powells.com/biblio/62-9780199753659-1>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

إيسترلي، وليام. توافق الطبقة الوسطى والتنمية الاقتصادية (مايو ٢٠٠٠). ورقة عمل بحثية رقم: ٢٣٤٦ بشأن سياسة البنك الدولي.

[http://williameasterly.files.wordpress.com/2010/08/34\\_easterly\\_middleclassconsensus\\_prp.pdf](http://williameasterly.files.wordpress.com/2010/08/34_easterly_middleclassconsensus_prp.pdf)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

باركر، جون. «البرجوازية المزدهرة: تقرير خاص عن الطبقات الوسطى الجديدة في الأسواق الناشئة». ذا إيكونوميست (١٤ فبراير ٢٠٠٩).

البنك الآسيوي للتنمية. المؤشرات الرئيسية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠١٠ (أغسطس ٢٠١٠).

[http://www.adb.org/Documents/Books/Key\\_Indicators/2010/pdf/Key-Indicators-2010.pdf](http://www.adb.org/Documents/Books/Key_Indicators/2010/pdf/Key-Indicators-2010.pdf)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

البنك الدولي. آفاق التنمية العالمية ٢٠١١- تعدد الأقطاب: الاقتصاد العالمي الجديد (٢٠١١).

[http://publications.worldbank.org/index.php?main\\_page=product\\_info&products\\_id=24003](http://publications.worldbank.org/index.php?main_page=product_info&products_id=24003)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

البنك الدولي. بعد الغد، (واشنطن، ٢٠١١).

<http://web.worldbank.org/wbsite/external/extaboutus/organization/extpremnet/0,,contentmdk:22708168~pagepk:64159605~pipk:64157667~thesitepk:489961,00.html>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

جلف تالنت، اتجاهات التوظيف والرواتب في الخليج ٢٠١٠-٢٠١١: نظرة عامة على سوق العمل والتطورات الرئيسية.

<http://www.gulftalent.com/home/Employment-and-Salary-Trends-in-the-Gulf-20102011-26.html>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

داني قواه. «الاقتصاد العالمي وتحول مركز الجاذبية الاقتصادية». السياسة العالمية ٢، العدد ١ (يناير ٢٠١١): ٣-٩.

رافالين، م. العالم النامي يتطور (ويظل ضعيفاً)، «الطبقة الوسطى». ورقة عمل بحثية رقم: ٤٨١٩ بشأن سياسة البنك الدولي.

<http://elibrary.worldbank.org/content/workingpaper/10.1596/1813-9450-4816>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (أكتوبر ٢٠١٠).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2010/mcd/eng/mreo1024.htm>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد الإقليمي: منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى (٢٠١١).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/reo/2011/mcd/eng/mreo0411.htm>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي: الانتعاش، والمخاطر، وإعادة التوازن (٢٠١٠).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2010/02/>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي: توترات الانتعاش المزدوج: البطالة والسلع والتدفقات الرأسمالية (إبريل ٢٠١١).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/01/>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

صندوق النقد الدولي. آفاق الاقتصاد العالمي: العولمة وعدم المساواة (٢٠٠٧).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2007/02/index.htm>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

صندوق النقد الدولي. «التعامل مع الدين المرتفع والنمو البطيء». مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (أكتوبر ٢٠١٢).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2012/02/index.htm>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

صندوق النقد الدولي. مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي (١٧ يونيو ٢٠١١).

<http://www.imf.org/external/pubs/ft/weo/2011/update/02/pdf/0611.pdf>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

الطبقة الوسطى العالمية الجديدة: مزيج الغرب والشرق. د.م.: مركز ولفنسون للتنمية بمعهد بروكنغز، ٢٠١٠.

فريدوم هاوس. الحرية في العالم (٢٠١١). (أ).

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm.page=594>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

فريدوم هاوس. حرية الصحافة (٢٠١١). (ب).

<http://www.freedomhouse.org/template.cfm.page=668>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

مركز الأبحاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية (مركز أنقرة، ٢٠١٠). التعليم والتنمية العلمية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي (٢٠١٠).

<http://www.sesric.org/publications-detail.php.id=160>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

مركز بيو للأبحاث. الطبقة الوسطى العالمية: آراء بشأن الديمقراطية، الدين، القيم، والرضا عن الحياة في الدول الناشئة (فبراير ٢٠٠٩).

<http://pewglobal.org/files/pdf/1051.pdf>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

مكتب العمل الدولي. منظمة العمل الدولية. اتجاهات التوظيف العالمية ٢٠١١: تحدي استرداد الوظائف. جنيف: مكتب العمل الدولي، ٢٠١١.

[http://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS\\_150440/lang--en/index.htm](http://www.ilo.org/global/publications/books/WCMS_150440/lang--en/index.htm)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

منتدى بيو للدين والحياة العامة. مستقبل تعداد المسلمين في العالم: توقعات ٢٠١٠-٢٠٣٠ (يناير ٢٠١١).

[http://pewforum.org/uploadedFiles/Topics/Religious\\_Affiliation/Muslim/FutureGlobalMuslimPopulation-WebPDF-Feb10.pdf](http://pewforum.org/uploadedFiles/Topics/Religious_Affiliation/Muslim/FutureGlobalMuslimPopulation-WebPDF-Feb10.pdf)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

منظمة التجارة العالمية. تقرير التجارة العالمية ٢٠١٠: التجارة في الموارد الطبيعية.

[http://www.wto.org/english/res\\_e/publications\\_e/wtr10\\_e.htm](http://www.wto.org/english/res_e/publications_e/wtr10_e.htm)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

منظمة التعاون الإسلامي. رؤية منظمة التعاون الإسلامي ١٤٤١ (أكتوبر ٢٠٠٣).

<http://www.oic-oci.org>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

منظمة التعاون الإسلامي. برنامج العمل العشري (٢٠٠٥).

<http://www.oic-oci.org>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

منظمة التعاون الإسلامي (الميثاق، ٢٠٠٨).

<http://www.oic-oci.org>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

مؤسسة التمويل الدولية والبنك الإسلامي للتنمية. التعليم من أجل التوظيف: إدراك إمكانيات الشباب العربي (إبريل ٢٠١١).

[http://www.ifc.org/ifcext/media.nsf/AttachmentsByTitle/e4eReportFinal/\\$FILE/e4eReportFinal.pdf](http://www.ifc.org/ifcext/media.nsf/AttachmentsByTitle/e4eReportFinal/$FILE/e4eReportFinal.pdf)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

والي، نصر. قوى الثروة: صعود الطبقة الوسطى الجديدة المسلمة وما تعنيه لعالمنا. نيويورك: فري برس ٢٠٠٩.  
وحدة التحريات الاقتصادية. مؤشر الديمقراطية ٢٠١١: الديمقراطية تحت الضغط (٢٠١١).

[https://www.eiu.com/public/topical\\_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2011](https://www.eiu.com/public/topical_report.aspx?campaignid=DemocracyIndex2011)

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

وكالة الاستخبارات المركزية. كتاب حقائق العالم (٢٠١١).

<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/index.html>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

Education and Scientific Development in OIC Member Countries". Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRIC).

<http://www.sesric.org/publications-detail.php?id=160>

[تاريخ الدخول على الموقع: ٢٠ مايو ٢٠١٣]

"Parker, John. «Burgeoning Bourgeoisie: A Special Report on the New Middle Classes in Emerging Markets». **The Economist** (14 Feb 2009).

Salehi-Isfahani, D. **Human Development in the Middle East and North Africa**. UNDP Human Development Research Paper 2010/26, (October 2010).